PROVISIONAL
A/37/PV.117
26 June 1983
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة عشرة بعد المائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الأربعاء، ١٢ ايار/مايو ١٩٨٣، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد هولاى (هنغاريا)

- مسألة قبرص [٣٧] : (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

(ج) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DCS-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

83-60007/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ٥ر١١

البند ٣٧ من جدول الأعمال

مسألة قبرص : تقرير الأمين العام(A/37/805)

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية أن استرعي اهتمام أعضاء الجمعية العامة لتقرير اللجنة السياسية الخاصة الوارد في الوثيقة A/37/808 . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قد أحيطت علما بهذا التقرير ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن استرعي اهتمام الجمعية الى أن مشروع قرار قد تم تعميمه بالأمس تحت رمز A/37/L.63 . وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي في النقاش ، أود أن أذكر الممثلين بأنه وفقا للقرار الذى اتخذته الجمعية بالامس، فان قائمة المتكلمين بشأن هذا البند سوف تقفل اليوم في الساعة ١٧ر٠٠ .

والآن أعطي الكلمة للمتكلم الأول هذا الصباح وهو ممثل نيبال .

السيد بات (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان نيبال أعربت مرارا عن قناعتها الراسخة بأن هناك مبادئ مقدسة الا وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والتعايش السلمي واحترام الاستقلال والسيادة والوحدة الاقليمية للدول الاخرى . لا يمكن أن نقبل على الاطلاق أى تبرير للتدخل المسلح ، ولا يمكن أن نعترف بأى موقف يترتب على مثل هذا التدخل . وانطلاقا من هذا الموقف المبدئي ، فاننا ندرس مسألة قبرص . وفي هذه الدورة المستأنفة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، فان وفد بلادى يود أن يؤكد من جديد قناعة نيبال بأن أى حل للمسألة ينبغي أن يحقق الاحترام الكامل للاستقلال ، والوحدة الاقليمية ، وصفة عدم الانحياز ووحدة تلك الدولة .

ويرحب وفد بلادى بمضاعفة الجهود التي يبذلها الأمين العام ، واستمرار المحادثات بين الطائفتين تحت رعاية الامم المتحدة . ورغم ما يساورنا من قلق لعدم احراز التقدم في هذه المحادثات ، فان وفد بلادى يأمل في استمرار الحوار البناء والهام بحيث

Digitized by UNOG Library

يمكن أن نضمن التوصل الى حل مقبول من الطرفين . ووضع اطار مثل هذا الحل في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ولا سيما قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذى أيده مجلس الأمن بموجب قراره ، ٣٦٥ (١٩٧٤) وكذلك في اعلانات حركة عدم الانحياز، والاتفاق العالمي المستوى الذى أبرم في عام ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكرك . وأعطي الكلمة للمتكلم التالي الذى هو ممثل انتيغوا وبربودا .

السيد جاكوبز (انتيغوا وبربودا) (كلمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، تعنى هذه الجمعية بمسألة قبرص منذ تسعة عشر عاما ، دون أن تنتهي الى حل موفق لهذه المسألة .

وخلال تلك الفترة ، وصل جيل جديد الى مرحلة النضج في قبرص، ولكن الفجوة الناتجة عن التقسيم لم يمكن سدّها ، كما أن جراح الانقسام لم تلتئم بعد . ان مشاكل هذه المنطقة استعصت على جميع الحلول ، وتستمر هذه المشاكل رغم كل الجهود التي بذلت لانهائها .

Digitized by UNOG Library

عندما لم تدرج مسألة قبرص ، في جدول أعمالنا في ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ ، امل من يسعون منا وراء تحقيق السلم ويمقتون العنف أن يكون عدم ادراجها في جدول الأعمال دليلا على احراز التقدم . وتضرعنا الى الله أن يكون الوقت قد حان حتى يبتهج القبارصة بقوميتهم ، وحتى يتركوا جانبا التسميات المستعارة من " يونانيين " أو " أتراك " .

لكن للأسف لم يتحقق أملنا ، ولم تتحقق تضرعاتنا . فالمحادثات التي بدأت بين الطائفتين في عام ١٩٦٨ ، والتي استمرت على مر السنين التالية حتى نيسان/ابريل الماضي لم تسفر عن وضع اطار عمل متفق عليه للتوصل الى تسوية دائمة لمشاكل قبرص . والواقع ، لم يتم شيء سوى أن امكانية تحقيق الاستقلال والوحدة لقبرص تبدو وقد ازدادت تباعدا .

ان استمرار مسألة قبرص طوال هذا الوقت الطويل انما يثير قضايا خطيرة بالنسبة لهذه الجمعية ، ليس أقلها مدى فعالية مجلس الأمن في مجال توفير الأمن الجماعي . ومع ذلك ، فالى جانب تلك المسألة الأساسية التي تؤثر على الفائدة من مجلس الأمن بتشكيله الحالي ، يكمن أمر خطير الا وهو احتلال قوة اجنبية لأراضي قبرص .

ان هذا الاحتلال ، بأى مقياس وتحت أية حجة أو ذريعة ، ليس سوى انتهاك لاستقلال قبرص وسيادتها ووحدة أراضيها . بل انه ، علاوة على ذلك ، يعتبر تحديا على مبادئ هذه المنظمة كما وردت في الميثاق . ولقد نددت بلادى بدخول القوات السوفياتية في افغانستان ، رغم التأكيد بأن الحكومة الافغانية هي التي دعت تلك القوات الى البلاد . وكما نددنا بدخول القوات السوفياتية في افغانستان ، فاننا نستنكر الوجود المستمر للقوات الاجنبية في قبرص . وفي رأينا ، أن الجيش السوفياتي ليس له حق الوجود في افغانستان كما أن القوات التركية لا حق لها في قبرص .

ان أى شعب لا يمكنه أن يتوصل الى حل دائم لمشاكله الداخلية اذا مارست قوى خارجية النفوذ غير الملائم على جانب أو آخر . اذ لا يمكن التوصل الى حل دائم الا من طريق تعرف الشعب المعني طبقا لمصلحته ، وايلاء الاعتبار الملائم لشواغل واهتمامات الآخرين ان انتيغوا وبربودا ، بوصفها دولة جزرية صغيرة معرضة لمغامرات الدول القوية والكبيرة لا يمكنها أن تقبل أن يكون لأى بلد الحق في أن يحتل اقليم بلد آخر . اننا نحث هذه

Digitized by UNOG Library

الجمعية أن تكون على ادراك لميثاق هذه المنظمة ، وأن تطالب مرة أخرى بانسحاب القوات الاجنبية دون اى تأخير .

ان قوات الامم المتحدة للسلام التي أرسلت الى قبرص منذ عام ١٩٦٤ ، لثلاثة أشهر فقط ، لا تزال في هذه الجزيرة ، وان المرء ليتساءل الى أى مدى ترجع ضرورة الاحتفاظ بقوة السلم التابعة للامم المتحدة في قبرص الى استمرار وجود قوة احتلال أجنبية في جزء من الجزيرة .

رغما عن حقيقة انه لم يكن هناك عنف أو اضطرابات كبرى ، فمن الصحيح انه يجب أن تبقى قوة السلم التابعة للامم المتحدة في قبرص الى أن يتوصل الشعب القبرصي ذاته الى اتفاق دائم ، لكن من الخطأ أن تبقى قوة السلم في اقليم مستقل لتقاوم جيش أية دولة أجنبية .

ان وفد بلادى ليس بالسذاجة التي تجعله يعتقد ان طائفة قد تمزقت أوصالها طوال جيل كامل ، يمكن أن تصل الى توافق في الآراء بين عشية وضحاها . ومع ذلك ، فبينما نعترف بأن المفاوضات بين الطائفتين قد أظهرت تباينا كبيرا بشأن بعض القضايا ، نجد أن هناك نوعا من الاتفاق ، تكمن في طياته الفرصة التي يمكن أن يبنى على أساسها اطار عمل لسلم دائم .

لكن هذا الاطار لا يمكن أن يقام بالقسر . وفي هذا السياق ، ان وجود قوة أجنبية في قبرص يشكل نوعا من الاكراه . وفي الواقع ، يمكن أن يؤدى هذا الاكراه الى تطورات جديدة غير مستحبة مثل المحاولات الرامية الى اعلان جزء واحد من قبرص دولة ذات سيادة بصلاحيتها الخاصة بها .

ان هذه المنظمة لا تستطيع أن تتغاضى عن بلقنة دولة قبرص ، كما انها لا تستطيع أن تبدى ترحيبها بالتوتر المتزايد الذى يمكن أن يخلقه هذا التصرف . وعلاوة على ذلك ، يتعين علينا أن نشعر بقلق شديد ازاء احتمال نشوء نوع من الاستعمار الجديد نظرا لسعي الدولة الجديدة من أجل الحصول على حماية بلد آخر أكبر وأقوى .

تود أنتيغوا وبربودا أن تحث شعب قبرص على أن يسهل على هذا الجهاز القيام بجهوده للمساعدة في عملية ايجاد اطار عمل للتوصل الى تسوية دائمة لمشاكل الجزيرة .

Digitized by UNOG Library

ان من بين مبادرات الأمم المتحدة التي يؤيدها وفد بلادى العودة الى مقترح عام ١٩٧٩ ، الذى أيدته الجمعية العامة والذى يتعلق بتشكيل لجنة مخصصة صغيرة معنية بقبرص ، وينبغي تشكيل هذه اللجنة بشكل يضمن التمثيل الواسع لجميع المصالح .

كما نود أيضا أن نؤيد استمرار الحوار بين الطائفتين مع ممثل الأمين العام الذى يقوم بدور الوسيط ، وكذلك الانسحاب الفورى للقوات الاجنبية من قبرص وتعزيز قوة السلم التابعة للأمم المتحدة من أجل خلق مناخ للاستقرار يمكن أن تتقدم فيه المفاوضات بين الطائفتين .

ان مسألة قبرص تتعلق حقا بمستقبل شعب معذب . وسوف تخفق هذه الجمعية في أداء واجبها اذا لم تحث الشعب القبرصي على العودة الى المحادثات بين الطائفتين بارادة سياسية من شأنها أن تجعل هذه المحادثات ذات معنى .

وبالمثل ، فاننا سوف نفشل في أداء واجبنا اذا لم نحث الحكومة التركية على أن تسحب قواتها من قبرص، وبذلك نساعد على ايجاد مناخ يؤدى بصورة أكبر الى الحوار .

لكن فوق كل شئ ينبغي أن تضمن هذه الجمعية الحفاظ على قوة السلم التابعة للأمم المتحدة ، وتشكيل لجنة مخصصة في هذه المنظمة لتعزيز البحث عن سلم دائم في قبرص .

ينبغي ان تتاح الفرصة لقبرص لان تنهي عذابها وأن تضمد جراحها وأن تتغلب على انقسامها وتحقيقا لهذا الهدف ، يتعين على هذه الجمعية ، بما في ذلك الدول ذات المصلحة الذاتية ، أن تواصل جهودها .

السيد روا-كورى (كوبا) /(ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مرة أخرى يتم استرعاء انتباه الجمعية الى الموقف الخطير الذى يحيق بجمهورية قبرص منذ ما يقرب من عشر سنوات ، نتيجة لاحتلال قوات أجنبية لقسم من اراضيها ، منتهكة بذلك انتهاكا صريحا لميثاق الامم المتحدة ولقواعد القانون الدولي .

بطبيعة الحال ، يدرك الجميع مدى تعقيد المأساة القبرصية ، والجهود التي بذلها المجتمع الدولي منذ ١٩٧٤ ، وخصوصا حركة عدم الانحياز، والبلدان الاشتراكية، والأمين العام للامم المتحدة ، من أجل ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة قبرص ، بغية أن تتمكن من الحفاظ على استقلالها وسيادتها ، ووحدة اراضيها وطابعها غير المنحاز .

Digitized by UNOG Library

ولا ينبغي لتعقيد هذه الحالة وللصعوبات التي واجهناها على طريق التسوية المذكورة آنفا ، أن تثبط من هممنا ولا أن تسمح لنا بأن ننسى ان هذا البلد الصديق ، أحد مؤسسي حركة عدم الانحياز ، لا يزال - كأمر واقع - مقسما بل ومحتلا جزئيا ، وهذا موقف يهدد السلم والأمن في منطقة مضطربة فعلا بسبب استمرار الاعتداء الاسرائيلي على الأمة العربية بأسرها ، وضد ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

Digitized by UNOG Library

ان كوبا شأنها شأن معظم أعضاء هذه المنظمة ، تعتبر أن الحل الوحيد الممكن لمشكلة قبرص يكمن في نجاح المحادثات التي تدور منذ حين بين الطائفتين اليونانيه والتركية تحت اشراف الأمين العام ، على أساس قرارات الأمم المتحدة والاتفاقين الرفيعي المستوى اللذين عقدا في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ و ١٩ ايار/مايو ١٩٧٩ .

وبصفتي عضوا في فريق الاتصال المعني بقبرص والتابع للبلدان غير المنحازة كان لي شرف زيارة جمهورية قبرص في شهر اذار/مارس هذا العام . وفي أعقاب المحادثات الهامة التي أجريناها مع فخامة الرئيس سبيروس كبريانو ، ومع وزير الخارجية وآخرين من المسؤولين في الحكومة القبرصية ، تمكن وفدنا أيضا من الاتصال بممثلي الطائفتين القبرصيتين ، وكذلك بالسيد اندرياس مافروماتس ، والسيد "أوميت عنان" بصفتهما زعيمي المحادثات الطائفية بين الطرفين القبرصيين التركي واليوناني .

وفي رأيي أن التجربة كانت ثمينة ذلك أننا لم نتمكن من تكوين فكرة أوضح عن هموم كل من الطرفين فحسب ، بل استطعنا أيضا أن نرى أن المحادثات ، وان كانت تدور في جو ودي وسليم ، هي عمليا في طريق مسدود . ويبدو أن هذا التقييم مع فوارق طفيفة في الصيغ ومواطن الاهتمام بالطبع ، هو أيضا التقييم الذي تشترك فيه الطائفتان ويشارك به الممثل الخاص للأمين العام ، وهذا هو السبب الذي من أجله ينبغي على الجمعية العامة أن ترقب التطورات اللاحقة على سبيل الأولوية .

وفي هذا الصدد يشعر وفدي بأننا لابد أن نوجه جهودنا وجهة تضمن جعل المفاوضات ذات معنى حقا وهادفة الى الحصول على نتائج عملية . ولهذه الغاية يتحتم أن تدور هذه المفاوضات في مناخ حر ، وعلى قدم المساواة ، وعلى أساس ما يتصل بها من قرارات الأمم المتحدة والاتفاقين الرفيعي المستوى السالف ذكرهما ، وذلك بغية الوصول في أقرب وقت ممكن الى اتفاق مقبول من الطرفين ، على أساس الحقوق المشروعة لكلتا الطائفتين .

الا أن علينا أن نشير الى أن الحل الحقيقي لمشكلة قبرص تتطلب ، الى جانب تمتع كلا الطرفين بالعزيمة السياسية على انتهاج طريق المفاوضات ، أن نكون على بينة من أن الانتهاك المستمر لمبدأ عدم مقبولية احتلال الأراضي وامتلاكها بالقوة ، وعدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة

Digitized by UNOG Library

بقبرص ، واتخاذ تدابير لتغيير البنية الديموغرافية ، أو لترسيخ الأمر الواقع ، والاحتلال المستمر لجزء من أراضي جمهورية قبرص من قبل قوات أجنبية ، كل هذا يشكل عقبات لابد من ازاحتها والقضاء عليها .

ان الحكومة الثورية لكوبا ، التي دعمت باستمرار سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها وعدم انحيازها، وعارضت بالتالي أي تدخل أجنبي في شؤونها ، تدعم كذلك حق جمهورية قبرص وشعبها في السيادة والسيطرة الفعلية على جميع أراضي قبرص وعلى مواردها من طبيعية وغير طبيعية ، وتناشد جميع الدول أن تؤيد وتساعد حكومة جمهورية قبرص في ممارسة حقوقها .

وعلاوة على ذلك فان الوفد الكوبي ، الذي يتشرف بالاشتراك في تقديم مشروع القرار A/37/L.63 الذي تم توزيعه أمس على أعضاء الجمعية العامة في شكل مؤقت ، يدعو الى التنفيذ الفوري والفعلي للقرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي أقرته الجمعية العامة بالاجماع ، والذي تبناه مجلس الأمن في قراره ٣٦٥ (١٩٧٤) ، وللقرارات اللاحقة التي اتخذتها الجمعية والمجلس بشأن قبرص والتي توفر الأسس السليمة التي لا غنى عنها لحل مشكلة قبرص .

ونحن في دعوتنا الى احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية لجميع القبارصة ، نناشد الأطراف المعنية أن تمتنع عن اتخاذ أي اجراء أحادي الطرف يمكن أن يلحق الأذى باحتمالات الوصول الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة قبرص .

وفي هذا الصدد نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدرس مسألة تنفيذ القرارات ذات الصلة في اطارات زمنية محددة ، وان يقرر أيضا طرقا ووسائل لضمان تنفيذها الفوري والفعال .

وختاما ، يود الوفد الكوبي أن يرحب بعزم الأمين العام ، الذي أعرب عنه في تقريره (A/37/805) ، على أن يعنى شخصيا ، وباهتمام متجدد ، البحث عن حل لمشكلة قبرص ، عارضا عليه وطيد مساعدته ودعم لأية تدابير ومبادرات يراها مناسبة ، في سياق مهمة المساعي الحميدة التي انيطت به من قبل مجلس الأمن ، لايجاد الحل العادل والدائم الذي يتوق اليه الشعب القبرصي والمجتمع الدولي كل التوق .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد يوغوسلافيا يشعر بعميق القلق والأسف وهو يرى أن مسألة قبرص لا تزال دون حل ، وتحمل في طياتها خطرا جديا

Digitized by UNOG Library

على السلم والأمن الدوليين وعلى الموقف في منطقة البحر المتوسط بوجه خاص . فمنطقة المتوسط تزخر بالتنافس بين الكتل وبزيادة في الوجود العسكري الأجنبي تؤجج النزاعات المحلية وتحولها الى منازعات أوسع . وما من شك في أن أمن المتوسط يرتبط ارتباطا مباشرا بأمن أوروبا وبأمن الشرق الأوسط ، بحيث تتبادل التأثير بالضرورة .

ويوغوسلافيا ، بصفتها دولة غير منحازة ، أوروبية ومتوسطية ، تهتم اهتماما حيويا بالحل السلمي لمسألة قبرص . فنحن ننتمي الى المنطقة ذاتها ، ونقيم علاقات ودية وثيقة مع قبرص ولدان أخرى في المنطقة ، ونرغب في تطوير وتعميق هذه العلاقات .

ان مسألة قبرص هي مشكلة استقلال وسيادة ووحدة وسلامة أراضي دولة عضو في الأمم المتحدة ، وهي في الوقت نفسه مشكلة تنذر بالتسبب في صراعات أوسع مدى بكثير .

لقد ألححنا دوما ، وعلى نحو ثابت الاتساق ، على احترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي جميع الدول ، اذ أن هذه المبادئ مجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وفي سياسة عدم الانحياز . ونعتقد أن هذه المبادئ هي الأساس الوحيد الذي يمكن اعتماده لبناء الأمن الدولي ، وتطوير التعاون العادل بين الدول ، وتعزيز السلم والأمن في العالم .

Digitized by UNOG Library

وكمثال على ما أقول قد يكون من المناسب أن نذكر هنا بأحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسينكي ، التي وقعتها ٣٥ دولة مشاركة بما في ذلك الدول المعنية بمسألة قبرص . فالوثيقة الختامية تطالب بالتمسك بمبادئ المساواة السيادية في العلاقات بين الدول ، وتطالب بالامتناع عن التهديد بالقوة أو استخدامها ، وحرمة حدود الدول الموقعة وحرمة وحدتها الاقليمية وكذلك بوجوب حل المنازعات بالوسائل السلمية ، والتمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتجاورة والوفاء بالمسؤوليات التي يقضي بها القانون الدولي .

وقد توصل الرئيس مكاريوس في عام ١٩٧٧ ، والرئيس كيبريانو في عام ١٩٧٩ ، الى اتفاق مع زعيم الطائفة القبرصية التركية السيد دنكتاش حول مبادئ وأهداف المباحثات بين الطائفتين من أجل تحقيق اتفاق حول مستقبل التنظيم الاجتماعي والسياسي للجمهورية .

ونعتقد أن هذين الاتفاقين الرفيعي المستوى تعبير صادق عن رغبات ومصالح الطائفتين القبرصيتين ، وقبرص بمجموعها طبعا ومع ذلك فان المباحثات بين الطائفتين لم تفض الى أية نتائج وها هي المشكلة تعرض للنظر مرة أخرى هنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ونحن جميعا ، كما يحدث بالنسبة للأزمات الأخرى والمشاكل الرئيسية الأخرى ، على علم تام بما هو المطلوب في حالة قبرص .

فمن الواضح أن لدينا في ميثاق الأمم المتحدة ، وفي مبادئ سياسة عدم الانحياز ، وفي الوثيقة الختامية لهلسينكي ، وفي الاتفاقين الرفيعي المستوى المعقودين عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ، مجموعة شاملة من المبادئ واطارا للحل . ونشعر جميعا أننا ملزمون بتنفيذها .

وكما هو الحال بالنسبة للأزمات الدولية الأخرى فان جميع الأطراف المعنية ينبغي أن تبدي الارادة السياسية الضرورية وألا تحاول ابقاء الوضع الراهن متجمدا بشكل خطير بسبب عدم توفر الثقة المتبادلة . فليس ثمة سبيل آخر الا بناء هذه الثقة ، وهناك كثيرون بيننا مستعدون لمد يد العون على ذلك ، وللأمين العام جزيل شكرنا على ما يبذله هو نفسه من خدمات في هذا المجال . ذلك

Digitized by UNOG Library

أن من الخطورة بمكان أن نتوهم أن في المستطاع ارجاء حل هذه الأزمة الى ما لا نهاية . ولن يكون أقل من ذلك خطورة أن نحاول أن نجعل المجتمع الدولي يرضى بالانتهاكات الدائمة للسيادة والوحدة الاقليمية في حالة قبرص أو في حالة أي وضع مماثل أو أية أزمة مماثلة في العالم .

ان قبرص أحد البلدان المؤسسة لسياسة وحركة عدم الانحياز ، ولقد قدمت ، على مدى الأعوام العشرين الماضية ، اسهامها الملحوظ في أفكار وممارسات عدم الانحياز . وسياسة عدم الانحياز التي تأخذ بها قبرص تعارض التوسع في الكتل العسكرية والسياسية ومناطق النفوذ . وهي سياسة ذات مغزى وعامل معترف به في السلام والتعاون المنصف .

وتشعر بلدان عدم الانحياز بقلق عميق ازاء كون جزء من الجمهورية لا يزال محتلا من قبل قوات أجنبية وهي ترى أن من الضروري حتما تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ودفع المحادثات بين الطائفتين على قدم المساواة من أجل تحقيق حلول يقبلها الجانبان وصيانة سيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية ووحدتها وعدم انحيازها وفي رأيهم ان الأساس الوحيد لحل سياسي دائم هو الانسحاب الفوري لجميع قوات الاحتلال ولكل وجود عسكري آخر من جمهورية قبرص .

وفي هذا السياق فاننا قد أيدنا اقتراح نزع السلاح الكامل في قبرص الذي قدمه رئيس جمهورية قبرص السيد كيبريانو .

ولقد أكد مؤتمر قمة نيودلهي التأكيد عدم القبول بسياسة الأمر الواقع وانتهاك الحقوق المشروعة للدول عن طريق التدخل العسكري .

ولقد شجب رؤساء الدول والحكومات المجتمعون في نيودلهي الاجراءات التي تستهدف تغيير الهيكل الديموغرافي لقبرص ، كما أكدوا الحاجة الى حل مشكلة اللاجئين والأشخاص المفقودين . وأكدوا بصفة خاصة على أن الأعمال المتخذة من جانب واحد وحالة الأمر الواقع التي تخلفها القوات المسلحة لا ينبغي أن يؤثر على ايجاد حل للمشكلة .

ونؤمن بأنه لا غنى للجمعية العامة عن اتخاذ اجراء حازم في جميع حالات انتهاك السيادة ، والوحدة الاقليمية وحق الشعوب في أن تقرر مصيرها في حرية ، وجمهورية قبرص للأسف ليست هي الحالة الوحيدة في العالم .

Digitized by UNOG Library

ومن الواجب تنفيذ قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسألة قبرص ، فلا تظل مجـــرد ندا ءات لا أثر لها على تطوير الموقف في قبرص . وتؤمن يوغوسلافيا بأن قرارات الأمم المتحـــدة ولا سيما القرارين ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذى اعتمد في ١٩٧٤ و ٣٤/٣٠ الذى اعتمد في ١٩٧٩ لا تزال ذات أهمية حيوية . ان مسؤولية التطبيق العاجل والكامل لهذه القرارات التي تشكـــل حتى الآن الأساس لتسوية فعالة لمشكلة قبرص تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء كما نص على ذلـك ميثاق الأمم المتحدة .

وتقدر يوغوسلافيا جميع الجهود التي تستهدف حل المشكلة والتي تبذلها جميع الأطـراف المعنية ولا سيما الأمم المتحدة والدور الشخصي القيم للغاية الذى يقوم به الأمين العام لمنظمتنـــا ونحن على قناعة بأن اشتراكه الشخصي المجدد سوف يحظى بتأييد جميع أولئك الذين يودون ايجاد حل للمشكلة . ونحن نؤمن بأن استمرار هذه الجهود سوف يسهم في الحل العادل الذى انتظرناه طويلا لمشكلة قبرص .

ويوغوسلافيا ، بوصفها عضوا في مجموعة اتصال بلدان عدم الانحياز التي عهد اليها بمهمـــة المعاونة في ايجاد حل سريع وعادل لمسألة قبرص ، قد شاركت في المشاورات الخاصة بوضع القرارات التي قدمت للجمعية العامة .

ونود أن نكرر مرة أخرى أن المحادثات بين الطائفتين القبرصيتين وانسحاب جميع القوات الأجنبية من أراضي جمهورية قبرص تمثل عنصرا لا بديل له لحل المشكلة على أساس مصالح الطائفتين المشروعة وتطلعاتهما .

ان من غير الممكن أن يكون هناك بديل لتسوية يجب ويمكن أن تنبثق من قبرص ذاتهـــا ، يتم التفاوض بشأنها المساواة بين الطائفتين على قدم المساواة وبعيدا عن أى تدخل من الخـــارج والا فان الطائفتين القبرصيتين قد تواجهان بحلول مفروضة من الخارج من المحتمل أن تكـــون متعارضة مع مصالحهما الدائمة .

وختاما أود أن أؤكد لكم سيدى الرئيس أن يوغوسلافيا سوف تواصل عملها من أجل ايجاد حل يضمن استقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووحدتها وعدم انحيازها ، وذلك تمشيا مع نص وروح مقررات الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

السيد كريشنان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، نجتمع مرة أخرى في هذه القاعة الموقرة لكي نتناول القضايا المتبقية أمامنا من الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وأرجو أن تسمح لي أولا أن أعرب لكم ، نيابة عن وفد بلادي وباسمي ، عن تقديرنا الخالص للطريقة التي أدرتم بها مداولات هذه الجمعية . واننا لعلى ثقة من أننا سوف نستطيع في ظل قيادتكم الرشيدة أن نتناول القضايا المتبقية أمامنا بسرعة وعزيمة ، ومن أنك سوف تستطيع أن تصل بالدورة السابعة والثلاثين الى خاتمة ناجحة .

ان مسألة قبرص قد ظهرت مرة أخرى على جدول أعمالنا بعد مضي ثلاث سنوات ونصف سنة . ولقد كانت الهند دائما تهتم اهتماما خاصا بهذه المسألة ، نظرا لصداقتنا التقليدية الحميمة وعلاقاتنا الوثيقة مع حكومة قبرص وشعبها ، ولرغبتنا المخلصة في أن يوجد حل سلمي وسياسي لهذه المشكلة المعقدة . ان وفد بلادي في الماضي قد شارك بنشاط في مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن فيما يتعلق بمسألة قبرص ، وكذلك في جهود فريق الاتصال التابع لبلدان عدم الانحياز كعضو في هذا الفريق .

ان قبرص مثل الهند ، من الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز ، ونحن ملتزمون بتقديم تأييدنا الكامل لسيادة هذا البلد الصديق واستقلاله ، ووحدته ، وسلامة أراضيه وعدم انحيازه . كما نعتبر من دواعي الأسف أنه ، رغم النداءات المتكررة من جانب حركة عدم الانحياز ، ورغم تأييد المجتمع الدولي بصفة عامة لم تنفذ بعد قرارات الجمعية العامة في هذا الصدد . ونحن نؤيد قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) لعام ١٩٧٤ وما زلنا نؤمن بضرورة تنفيذه دون مزيد من التأخير .

ولقد شجعت الهند باستمرار عملية الحوار بين الطائفتين على قدم المساواة بقصد التوصل الى تسوية سياسية سلمية مقبولة من الطرفين ، تقوم على حماية الحقوق الأساسية المشروعة لجميع قطاعات السكان في الجزيرة . ويتحتم التعجيل بالمحادثات بين الطائفتين بقصد الانتهاء منها دون تأخير أكثر . ونحن في الوقت ذاته نؤمن بعدم مشروعية أي نوع من التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة . ولذلك ينبغي أن تسحب القوات العسكرية الأجنبية من جمهورية قبرص .

ولقد شعرنا بكثير من التفاؤل حين تم في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، عقد الاتفاق الرفيع المستوى بين زعيمي الطائفتين في قبرص تحت اشراف الأمين العام للأمم المتحدة . وكنا نأمل أشد الأمل

Digitized by UNOG Library

أن يؤدي هذا الاتفاق ، الذي أعقب الاتفاق الرفيع المستوى الذي سبقه في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، الى مفاوضات بناءة ومجدية بين الجانبين بقصد حل المشكلة من جميع جوانبها .

ومع ذلك ، فانه مما يخيب الآمال أن الفرص التي أتاحها الاتفاقان المذكوران لم تقتنص كليا فلم يستطع الحفاظ على الزخم الذي ولدته في المحادثات بين الجانبين ويؤسفنا أن المفاوضات بين الجانبين لم تحقق مزيدا من التقدم الملموس . وما زلنا نعتقد أنه لا سبيل الى أية تسوية للقضية القبرصية الا عن طريق هذه المفاوضات اذا دارت بحرية وعلى أساس المساواة .

ونود في هذه المناسبة أن نناشد كلا الطرفين استئناف المحادثات بين الطائفتين بجدية واخلاص وأمانة مع تناسي التركة المثقلة بسوء الظن والذكريات المريرة الموروثة عن الماضي . كما نحث أيضا كل الدول بصفة عامة والأطراف المعنية مباشرة بصفة خاصة على الحيلولة دون اتخاذ أي اجراء يمكن أن يهدد نجاح هذه المحادثات . ومن الواجب أن تقوم المحادثات على أساس وحدة جمهورية قبرص وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها ورفض أي تبديل في بنيتها الديموغرافية أو أي نوع من تعزيز الأمر الواقع . فقبرص غير قابلة للتقسيم أو التجزئة ، ولا للدمج أو الصهر . بل ينبغي المحافظة على وحدة أراضي هذه الجزيرة الجمهورية مهما كانت التكاليف .

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي انتهى مؤخرا ، والذي عقد في نيودلهي في الفترة الممتدة من ٧ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣ ، قد أتيحت له فرصة مناقشة مسألة قبرص ، وقد كرر المؤتمر :

" تضامنه وتأييده الكاملين لشعب وحكومة جمهورية قبرص ، وأكد من جديد احترام سيادة البلد واستقلاله وسيادته ، وسلامة أراضيه وعدم انحيازه ." (A/38/32, annex, P.38)

كما أن رؤساء الدول والحكومات

" أعربوا أيضا عن قلقهم العميق ازاء كون جزء من قبرص لا يزال تحت الاحتلال الأجنبي وطالبوا بانسحاب جميع قوات الاحتلال فورا كأساس لا بد منه لحل المشكلة القبرصية . كما أنهم رحبوا باقتراح رئيس جمهورية قبرص الذي يدعو الى نزع سلاح قبرص تماما " (المرجع نفسه)

كما أن المؤتمر

Digitized by UNOG Library

" أكد الحاجة الملحة لعودة اللاجئين الى ديارهم طواعية في أمان مع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية لجميع القبارصة والبحث سريعا عن مصير المفقودين وتحديد المسؤوليه عن فقدانهم ، وأدان جميع الجهود أو التصرفات التي تستهدف تغيير الطابع الديمغرافي لقبرص " (المرجع نفسه)

كذلك لاحظ المؤتمر بقلق عدم التقدم في المحادثات بين الطائفتين . ورحب بتكثيف الجهود التي يبذلها الأمين العام وأعرب عن أمله في أن يرى المحادثات بين الطائفتين .

" تتم بجدية وبشكل بناء لكي تؤدي الى حل عاجل يقبله الطرفان طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي أيده قرار مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) ، ومقررات واعلانات حركة عدم الانحياز ، التي أكدتها من جديد والاتفاقين الرفيعي المستوى اللذين عقدا في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ وفي ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ " (المرجع نفسه)

ولقد وجدت أن أفضل ما أعمله هو تكرار هذه الاعلانات الرسمية الصادرة عن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

ويسعدنا أن نلاحظ من تقرير الأمين العام أن محادثات الطائفتين .

" قد استمرت على أساس منتظم " (A/37/805 and Corr.1 ، الفقرة ٢) وأن

" المحادثات واصلت معالجة عديد من جوانب المشكلة القبرصية "(المرجع نفسه ، الفقرة ٣) .

ومما يبعث على مزيد من التفاؤل

" ان طابع المحادثات ظل تعاونيا وبناء " (المرجع نفسه) .

وأود أن أبدي كلمة تقدير للاهتمام الأكيد الذي أبداه الأمين العام بهذه المسألة ولجهوده التي بذلها باستمرار لتشجيع التسوية عن طريق المفاوضات . والأمين العام ، شأنه في ذلك شأن الممثلين الخصوصيين لسلفه الموقر ذو دراية وخبرة شخصيتين في هذه المسألة بالذات ترجعان - في حالته - الى فترة ما قبل توليه منصبه الحالي . واننا لسعداء بعرضه لما وصفه هو بأنه " نوع من معاودة الالتزام ازاء المسألة القبرصية " عملا بمهمة المساعي الحميدة التي كلفه بها مجلس الأمن . واننا على ثقة بفضل لباقته ومهارته الدبلوماسية المعروفتين وتأييد كل المعنيين ، سوف يساهم اسهاما بناء في السير بنا قدما نحو حقن دينامية جديدة في المحادثات بين الطائفتين والجهود المبذولة لتحقيق تسوية مبكرة للمسألة القبرصية

Digitized by UNOG Library

السيد جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني أن نجتمع مرة أخرى في ظل رئاستكم وأن نعيش مرة أخرى بعض الأيام المثيرة التي مرت بنا في الخريف الماضي . ان حكومتي تشعر باهتمام خاص حيال قبرص . ان لدينا روابط تاريخية عميقة مع الجزيرة وأهلها . ونحن نرتبط معا بمعاهدة . كما أننا نشترك ، بوصفنا أعضاء في الكمنولث ، بكثير من المثل وبمشاعر صداقة خاصة . هذا الى أن أعدادا كبيرة من القبارصة من كلتا الطائفتين قد استوطنوا في بريطانيا . ومن ثم ، فاننا في بريطانيا نشعر بتعاطف عميق وتفهم للظروف المأساوية التي يواجهها شعب قبرص .

ومن المؤسف أن مشكلة قبرص تمتد الى ما وراء الجزيرة ذاتها . فهي تؤثر على العلاقات بين بلدين آخرين ترتبط دولتي مع كليهما بروابط صداقة وتحالف هامة .

ويعترينا شعور بخيبة أمل عميقة لأن المشكلة لا تزال دون حل بعد كل هذه السنين ورغم الجهود الضخمة التي بذلها الأمناء العامون المتعاقبون وممثلوهم الخاصون . فكلما استطال الوقت اللازم للتوصل الى حل يصبح الأمر أكثر صعوبة وتتفاقم مشاعر الاحباط المطبق بكل ما تنطوي عليه من مخاطر . وانها لمأساة حقا أن يشب ، على كل من جانبي الخط الفاصل في قبرص ، جيل لم يعرف قط مواطنين على الجانب الآخر .

ان حكومتي تعتقد أن من الواجب أن يلتمس حل في اطار مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام بناء على طلب مجلس الأمن . ومن ثم ، فاننا نؤيد المحادثات بين الطائفتين تحت رعايته بكل قوة .

ويدعونا الى التفاؤل أنه ذكر في تقريره المؤرخ في ٦ أيار/مايو أن مناخ المحادثات بين الطائفتين قد ظل يتسم بالتعاون والروح البناءة . وقد أتاحت مناقشة " تقييم " الأمين العام ، التي تجرى منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، لكلا الجانبين فرصة لتحليل واف لنقاط الاتفاق والاختلاف .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بصفة خاصة بممثل الأمين العام ، الدكتور غوبي ، لمهارته وتفانيه في ادارة المحادثات . لقد وصف المناقشات بأنها " قراءة أولية " للمشكلة ، وهذا يعني أنها كانت بمثابة الأساس الضروري لأي تسوية .

Digitized by UNOG Library

وينبغي ألا نهدر قوة الدفع التي ولّدتها المحادثات بين الطائفتين . لقد آن الأوان لكي نتساءل الى أين نسير وكيف يجب أن نبدأ الرحلة .

وترى حكومتي أنه ينبغي النظر الى الشهور القادمة كفرصة استثنائية . فنحن نعتقد أن الظروف الداخلية والخارجية في قبرص مواتية موضوعيا لاحراز تقدم كما كانت منذ وقت طويل . ونحن جميعا ، علاوة على ذلك ، سعداء الحظ كل السعادة لأن لدينا أمينا عاما يتمتع، بحكم كونه ممثلا سابقا في قبرص ، بدراية خاصة مباشرة وبفهم لمشاكل الجزيرة ومن ثم فانه حقا الرجل المناسب للمساعدة في حلها .

ويسرّ حكومتي بوجه خاص أن يكون الأمين العام قد ذكر في تقريره المؤرخ في ٦ أيار/مايو أنه يعتزم تعزيز مشاركته الشخصية ، في اطار مهمة المساعي الحميدة المنوطة به ، وبذل كل ما يملك من جهد من أجل اعطاء زخم جديد لعملية التفاوض . وأملنا أن نرى لديه ولدى معاونيه شعورا بأن في استطاعتهم بث بعض الأفكار الجديدة في المحادثات بين الطائفتين ،واستغلال نتائج الجهد الذي بذل في مناقشة التقييم ، وتقديم مقترحات لايجاد تسوية . ولكنه سيكون ، كيما يفعل ذلك ،في حاجة الى مؤازرة من الطرفين والى دعم من المجتمع الدولي ، على السواء .

ومن ثم ، فاننا نحث على استخدام هذا النقاش وأى قرار مصاحب له لتوفير مناخ ملائم للأمين العام ، مناخ يتحتم عليه ، في أدنى الحدود ، أن يساعد في التوفيق بين الأطراف بدلا من تفرقتها . وفي وسع المجتمع الدولي أن يساعد بالسعي وراء اشاعة جو من الثقة والطمأنينة لا معدى عنه لاحراز التقدم . وهو بوجه خاص يستطيع أن يقدم اسهاما قيّما بتأكيد ثقته التامة في الأمين العام وبتأييده المكين في جهوده للتوصل الى حل .

وعلينا أن نتحاشى النقاط الدعائية ، فهي تفسد المناخ وتحدّ من فرص التقدم . وعلينا كذلك أن نتلافى استخدام النقاش لأغراض أيديولوجية دخيلة . وعلينا أيضا أن نتحاشى ادخال آليات جديدة ، يكون من شأنها مجرد الانتقاص من دور الأمين العام .

ومن الأهمية بمكان أن تبدى الأطراف نفسها التصميم وحسن النية الضروريين لتحقيق انطلاقة. صحيح أن في وسع المجتمع الدولي أن يقدم أى دعم مطلوب ، وفي وسع الأمين العام أن يستخدم كل المهارات والموارد ، ولكن الحل ، في نهاية المطاف ، يتوقف على طرفي النزاع . ويحدونا أمل خالص في أنهما سوف يغتنمان الفرصة التي تطرح نفسها .

Digitized by UNOG Library

ولهذا فانني لن أحاول اقتراح الخطوط العريضة للحل . الا أنني أكرر من جديد استمرار تأييد حكومتي لقرار مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) ، الذى أيّد الاعتماد الاجماعي لقرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-٢٩) . كما أننا نواصل تأييدنا للاتفاقين الرفيعي المستوى المعقودين بين الطائفتين .

واذا كان للأمم المتحدة - كما نعتقد نحن - دور حيوى في تحقيق حل للنزاع، فاننا نعتقد أيضا أن لها دورا لا يقل حيوية في مواصلة صيانة السلم في قبرص . وانها لمأثرة استثنائية تبرهن على نجاح قوات صون السلم في قبرص، وعلى أهمية قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة بوجه عام - رغم ما تعرضت له في الآونة الأخيرة من نقد غير منصف - ان الطائفتين لم تمنيا الا بخسارة واحدة في الأرواح على الحدود خلال السنوات الثماني الأخيرة . وهذا لا ينبغي أن يكون باعثا على الشعور بالرضى بقدر ما هو اشادة بما لا يزال الجنرال جرنسدل وقواته يدللان عليه من مهارة وتفان وحياد مهني . ان المجتمع الدولي مدين لهما بالكثير .

ان حكومتي باعتبارها الدولة التي تسهم في تزويد القوة بالرجال والأموال بأكبر نصيب من الرجال والمال ، تواصل القيام بدورها . ولكن من المؤسف أن نكون مضطرين لتذكير المجتمع الدولي بأن القوة انما تستمر بفضل التبرعات الطوعية ، وأن عملية حفظ السلم مثقلة بديون باهظة .

وليس بالكافي أن يعرب المرء عن دعمه لقيام الأمم المتحدة بحفظ السلام ثم لا يفعل شيئا للمساعدة في نفقات هذه المهمة . وحكومتي تود أن تغتنم هذه الفرصة لكي تناشد الحكومات ،ولا سيما تلك التي لم تسهم حتى الآن ، بأن تبدى تأييدها بالاسهام العاجل في الحفاظ على بقاء هذه القوة. وفي الوقت ذاته ، فاننا على أمل وطيد بأن هذه القوة ، التي كان المقصود بها دائما أن تكون قوة مؤقتة ، سوف تستطيع قبل مرور وقت طويل استكمال مهمتها .

Digitized by UNOG Library

لقد آن للأمم المتحدة أن تحل ، عن طريق عمل الأمين العام ، المأساة الانسانية التي تواجهها قبرص ، وأن تفعل ذلك على نحو يسفر عن تحسين العلاقات الدولية بين الدول المتجاورة . ويجب على جميع من يأملون في مثل هذه النتيجة أن يظهروا ضبط النفس ، وحسن النية والمرونة . فها هي ذى ، رغم صعوبة الظروف ، فرصة تسنح للأمم المتحدة لكي تبين للعالم أنها قادرة على أن تتصرف بروح المسؤولية والتعاطف . وها هي ذى فرصة تسنح لنا جميعا للافصاح عن تأييدنا للمساعي التي يجدد الأمين العام ومعاونوه بذلها لتحقيق الانسجام والوئام على المستوى الطائفي والمستوى الدولي . هذا هو طريق الواقعية ، وهو أيضا نهج العدالة . وتؤيد حكومتي من صميم قلبها الأمين العام .

السيد فان ويل (جمهورية المانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ان جمهورية المانيا الاتحادية في قلق شديد لعدم احراز تقدم على صعيد المسألة القبرصية . وهي قد كانت دائما على استعداد ، كلما كان ذلك ممكنا ، للمساعدة في البحث عن حل لهذه المسألة وسوف تواصل هذا الاستعداد . فنحن مؤمنون أن من الواجب لأسباب انسانية وسعيا وراء السلام والاستقرار في المنطقة على السواء ، ايجاد حل للمسألة القبرصية بأسرع ما يمكن .

ان قبرص وجمهورية المانيا الاتحادية تشتركان في نفس التقاليد الديمقراطية ، كما تربطنا علاقات اقتصادية وثيقة منذ عهد طويل . واننا ندرك أن المسألة القبرصية لها أهمية كبرى لكل من اليونان - التي تشاركنا في عضوية المجتمع الأوروبي - وتركيا التي تنتسب الى المجتمع الأوروبي وتربطنا بها علاقات وثيقة في العديد من المجالات .

عندما ناقشت الجمعية العامة مسألة قبرص في عام ١٩٧٩ ، لآخر مرة ، كانت المحادثات بين الطائفتين توقفت في يونيه من ذلك العام . وقد نظر المجتمع الدولي الى توقف تلك المحادثات ، على أنها خطوة الى الوراء لقبرص والشعب القبرصي . ولذلك رحبنا بارتياح باستئناف المحادثات في ٩ آب/ أغسطس ١٩٨٠ ، في أعقاب الاتفاق الذى عقد بين الرئيس كبريانو والسيد دينكتاش في أيار/مايو ١٩٧٩ والذى كان استكمالا للاتفاق السابق عقده بين الرئيس ماكاريوس ومستر دينكتاش .

ولقد انقضت أربع سنوات تقريبا منذ الوقت الذى ناقشت فيه الجمعية العامة المسألة لآخر مرة . ولئن ظلت المحادثات بمساعدة فعالة قدمها الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص ، فقد اعتبر

Digitized by UNOG Library

ذلك بادرة أمل ودلالة على تواصل الجهود لتحقيق السلام في الجزيرة ، في ظل وضع تطاول استمراره. وقد أبدى الممثل الخاص للأمين العام المستر جوبي ، في هذه العملية ، التزاما شخصيا كبيرا وقدرة خلاقة ومثابرة كبيرة . ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، عندما قدم السيد جوبي تقييم الأمين العام اتاحت المحادثات فرصة لقيام الجانبين بتحليل دقيق للمشكلة . واننا نشعر أن من الضروري أن نتجاوز هذه المرحلة الآن وأن نحقق تقدما ملموسا .

اننا نشعر بأن الوقت قد حان لمزيد من التقدم في هذا الاتجاه . فالأمين العام ، الذي كان هو نفسه باستمرار شديد الاهتمام بالبحث عن حل لمسألة قبرص ، على استعداد لتجديد مساعيه الحميدة ، واننا نشجعه في هذه المحاولة . فنحن نعتقد أن المحادثات بين الطائفتين تحت اشراف الأمين العام ، اذا ما اقترنت بمساعيه الحميدة ، سوف تفتح الطريق لمزيد من التقدم .

لقد وصف الأمين العام في تقريره الى مجلس الأمن بتاريخ أول كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، المحادثات بين الطائفتين بأنها :

" . . . أفضل سبيل متاح لمواصلة عملية مفاوضات فعالة وملموسة يكون هدفها تحقيق تسوية عادلة ومتفق عليها ودائمة للمسألة القبرصية". (S/15502 ، الفقرة ٥٨) .

وفضلا عن ذلك فاننا نؤيد تماما وجهة نظر الأمين العام الواردة في أحدث تقرير صادر له ، في ٦ أيار/مايو ١٩٨٣ ، حيث يقول :

" وفي نيتي أن أدعم اشتراكي الشخصي داخل اطار مهمة المساعي الحميدة المنوطة بي . وبصفة خاصة سوف أبذل كل جهد ممكن لمد عملية التفاوض بزخم جديد ، متابعا العمل الذي تم خلال المرحلة الحالية من المفاوضات . وكما أوضحت في تقريري لمجلس الأمن عن هذا الموضوع ، فان جهودي سوف تسعى الى تشجيع الطرفين على وضع اطار شامل يغطي كافة القضايا الرئيسية التي لم تحل بعد ، كما سأبذل ومعي ممثلي الخاص قصارى جهدنا لمساعدة الطرفين في هذه المحاولة." (A/37/805 ، الفقرة ٥) .

أعتقد أن هذا الحوار الذي ندير في الجمعية العامة يمكن أن يكون مفيدا اذا ما أتاح قوة دافعة جديدة تساعد مجهودات الأمين العام ، وتحفز مواصلة المحادثات بين الطائفتين . ولكن من الواضح أن الأمين العام لا يستطيع أن يحقق هذه المهمة بمفرده . فنحن نحتاج أيضا الى تصميم سياسي واضح لدى كلا الطرفين على التوصل الى حل . ولا نعتقد أن بقاء الوضع على ما هو عليه

Digitized by UNOG Library

يخدم مصالح الشعب القبرصي، بل على العكس من ذلك فان بقاء الوضع على ما هو عليه في قبرص يظل مصدرا لعدم الاستقرار والاحباط والمخاطر الكامنة، ليس لقبرص فقط بل للمنطقة بأكملها.

ان قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص قد ساعدت مدى ما يقرب من عشرين عاما في مواصلة كبح هذه المخاطر الكامنة، وأود أن أسجل تقديرنا لهذا العمل. ولقد أسهمنا في تحمل تكاليف "قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص" في الماضي وسوف نواصل ذلك في حدود امكانياتنا. ولكن دعوني أيضا أكرر ما سبق أن تكرر ذكره كلما اقتضى الأمر تجديد مدة ولاية هذه القوة، وهو أنه لا يجب أن نسمح بأن يكون حفظ السلام بديلا لإقرار السلام.

ومن ثم فان حكومتي تناشد جميع المعنيين بالمسألة القبرصية، أن يظهروا حنكة سياسية وشجاعة في البحث عن حل دائم للمسألة.

السيد دي سلفا (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد قررت الجمعية العامة أن تبحث في هذه الدورة المستأنفة بند "مسألة قبرص"، بعد توقفها عن مناقشتها مدى ثلاث سنوات. وكانت الجمعية العامة في آخر قرار اتخذته حول هذا الموضوع - وهو القرار ٣٤/٣٠ المعتمد في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ - قد أعادت الى الأذهان تسلسل الأحداث الذي أفضى الى الحالة السائدة آنذاك في قبرص، وقرارات الجمعية العامة التي لم تنفذ بعد، وأعادت تأكيد المبادئ التي ينبغي للدول أن تسترشد بها في محاولتها العثور على حل. وهذه المبادئ، على كثرة تكرر الاشارة اليها، جديرة بأن تذكر من جديد: انها احترام سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية ووحدتها وعدم انحيازها. وفي فقرات القرار المضمونية العديدة طالبت الجمعية العامة بانسحاب جميع القوات المسلحة وأي وجود عسكري أجنبي من جمهورية قبرص، وطلبت أن يحترم ما لجميع القبرصيين من حقوق الانسان، بما في ذلك تقرير تدابير لعودة اللاجئين الطوعية الى منازلهم.

ونحن نعترف أن التدابير التي انطوى عليها القرار المذكور لم تحظ جميعها بنفس القدر من القبول. الا أننا وضعنا ثقتنا في قدرة تواصل بعض التقدم على اتفاق النقاط العشر المعقود في أيار/مايو ١٩٧٩ تحت رعاية الأمين العام، وحسبنا أن آلية المحادثات بين الطائفتين تجعل بعض الثمرات والتقدم في متناول اليد.

Digitized by UNOG Library

اننا نود أن نذكر باننا ،بوصفنا من المشاركين في تقديم ذلك القرار في ١٩٧٩ ، قد اضطررنا الى أن نشير الى ما وصفناه بالافراط في تأخير المحادثات او توقيفها . ومع ذلك فاننا ، مثلنا مثل غيرنا ، اخذنا بالرأى القائل بأنه ، اذا اتيح المناخ الملائم والوقت الكافي ، فسيكون في هذه الترتيبات والعمليات ما يبعث على بعض الامل . واستمرارا في هذا الطريق امتنعت اطراف النزاع بل والجمعية العامة نفسها عن بحث مسألة قبرص خلال الدورات العادية لأعوام ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢ .

وبعد انقضاء تلك السنوات الثلاث ، لعل من المرغوب فيه ان نجرى تقييما موجزا للمكاسب التي تحققت . ان تقرير الامين العام المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ بعرض مقترحات مثل القبارصة الاتراك ورد زميله مثل القبارصة اليونانيين . وقد ازاحت المقترحات الجديدة التي تلت ذلك الستار عن الفجوة التي كانت لاتزال قائمة بين الجانبين ،والجهود المحمودة التي يبذلها الامين العام ذاته للمساعدة على ما وصف بأنه عناصر "تقييم" . ويعلن الامين العام ان هذا التقييم لا يعني تقديم مقترحات كأساس للمفاوضات ، لكنه يحلل الموقف فقط ويسعى الى استبانة بعض "نقاط التلاقي" و"الابتعاد المتساوي" الرئيسية . ويخلص الامين العام ، في تقريره الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ،الى ان المحادثات بين الطائفتين تمثل أفضل طريقة متاحة للمضي في هذه العملية . كما يعلن الامين العام في تقريره المؤرخ في ٦ ايار/مايو ١٩٨٢ ان "تقييم" الوضع القانوني للمفاوضات لا يزال يستخدم كمنهاج للنقاش ، وان المحادثات قد استمرت خلال الفترة الفاصلة لتتناول نواح شتى من مشكلة قبرص .

وقد لا تختلف الجمعية مع النهج الذى اخذ به في هذه التقارير ، لكننا لا نستطيع ان نغفل اعتبارات أخرى . فعلى مر ما يقارب السنوات التسع عقب غزو القوات الاجنبية لقبرص واحتلالها لها ، لم يكن هناك ميل للاستجابة الى مطلب الجمعية العامة بسحب هذه القوات . وخلال ذلك كان هناك تدعيم لوضعها في خلال اجراءات احادية الطرف ، مثل احداث تغييرات في الهيكل الديموغرافي لقبرص وتغييرات في حقوق الملكية ، ولم تتخذ أى تدابير تمكن اللاجئين من كلا الجانبين من العودة الطوعية الى ديارهم الاصلية . وهذا يقودنا الى ان نستنتج ان هذه التغييرات ،جنبا الى جنب مع مرور الوقت هي اسهام في ترسيخ الامر الواقع ، اكثر منها اسهاما في تيسير استعادة جمهورية قبرص لحقها في السيادة والاستقلال والوحدة الاقليمية . ومن العسير على المرء ألا يذهب الى القول بأن استمرار وجود قوات الاحتلال الاجنبية عامل يوهن من احتمال الوصول بالمحادثات الطائفية الى نتيجة ملموسة ما .

Digitized by UNOG Library

ونود أن نذكّر بما قلناه اثناء مداولات الجمعية العامة عندما نوقشت مسألة قبرص في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، لأن ما أعلناه آنذاك لا يزال يمثل رأينا حتى الآن وهو :

" . . . ان حكومة سرى لانكا لا تؤيد مبدأ تبرير استخدام أية دولة لقواتها المسلحة مهما تصورت ان تدخلها له ما يبرره ، لتسوية النزاعات الدولية . ووفد بلادى يعتبر انه من المؤسف حقا ان تستخدم أية دولة قواتها المسلحة للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة أيا كان مبلغ تعاطفها ومشاعرها مع فئة تجانسها اثنيا أو طائفيا في تلك الدولة المجاورة . ان مثل هذا العمل لا يمكن تبريره في ظل أية ظروف " (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الجلسة ٤٧ ، الفقرة ٤٠)

ان موقفنا فيما يتعلق بدخول قوات اجنبية يتمثل في انها حد فاصل ، بمعنييه الحرفي والمجازى محفوف بالخطر اذا نحن تجاهلناه أو اخذناه بروح التسوية وهذا هو الموقف الذى اتخذناه باستمرار عندما قامت قوات اجنبية بتدخلات مماثلة ، سواء قبل ادراج مسألة قبرص على جدول اعمال هذه الجمعية أو بعده . انه مسألة مبدأ لا يمكن ان ينازع فيه فيما بين الدول الاعضاء ، ولاسيما في حالة الدول الصغرى نسبيا في هذه المنظمة ، التي ليست لديها القدرة على الصمود أمام تلك التدخلات العسكرية . مبدأ يجب ان يمثل مسألة عقيدة وايمان . لذا ، يتعين علينا ان نطالب بانسحاب جميع قوات الاحتلال من اراضي جمهورية قبرص ، ليس فقط لأننا نؤمن ان ذلك سيسهم في احراز تقدم اكبر في المحادثات الدولية بل أيضا لأن التجارب السابقة ، بصرف النظر عن مسألة قبرص ، تثبت لنا ان التدخل الاجنبي ووجود قوات اجنبية ، يعقدان التوصل الى حل بدلا من ان يسهما في ايجاده .

لقد قيل لنا بين الحين والحين ان التوصل الى حل في قبرص ، سوف يكون اسهل بكثير لو أن حكومة قبرص لم تترك مجالا للشك بشأن مسألة الوحدة مع اليونان . وفي وقت اسبق كان هذا الهدف عائقا دون تسوية الخلافات بين الطائفتين القبرصيتين ، الا ان معلوماتنا توحي بأن حكومة قبرص لم تعد تؤيد الآن هدف الوحدة ، وان من الضروري ان يتوفر في الوقت ذاته تأكيد لوحدة اراضي قبرص وتبرؤ من فكرة تقسيمها الى دولتين منفصلتين للطائفتين القبرصيتين . ونحن اذ نحث على ذلك لا نأتي بأى جديد ، اذ أن النقطة ٨ من البيان الذى صدر في نهاية الاجتماع الرفيع المستوى الذى عقد في نيقوسيا تحت رعاية الامين العام في ١٨ و ١٩ ايار/مايو ١٩٧٩ تنص على ما يلي :

Digitized by UNOG Library

" يجب تأمين استقلال الجمهورية وسيادتها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها بشكل كاف ضد الاتحاد كليا أو جزئيا مع أى بلد آخر ، وضد أى شكل من اشكال التقسيم أو الانفصال".

(A/34/620 ، المرفق الخامس ، ص ١)

ان الترتيبات الدستورية وما يتصل بها من اجراءات لجعل القبارصة جميعا ، مطمئنين الى امنهم وممارسة كل من الطائفتين القبرصيتين لحقوقهما الاساسية هي تدابير يمكن أن تحل بين الطرفين القبرصيين . ومن شأن انسحاب القوات ، الى جانب قبول وتنفيذ المقترح الخاص بنزع السلاح الكامل في قبرص ، ان يخلقا الثقة بين الطائفتين ، وهذا امر اساسي للاسراع بهذه العملية .

ان مرور ما يقرب من تسع سنوات على احداث ١٩٧٤ ، على طول هذه الفترة ، ليس بالامر الذى يجعلنا نرتضي الوضع القائم في قبرص . ونحن كثيرا ما نسمع ان مرور الوقت يساعد على التئام الجراح ، لكن مرور الوقت في قبرص - كما شهدنا في أى مكان آخر - لم يكن الوقت دواء ناجعا للجراح . ان التسويف لا يخلو من اكساب مزايا لاولئك الذين يلتمسون حلولا مختلفة . وهناك نزوع الى تقبل الوضع المنتصر تقبل القدر الذى لا مناص منه . وهذا ما عنيناه حين تحدثنا من قبل عن " الامر الواقع " . ولهذا السبب اعرب وفد بلادى فيما مضى عن وجهة نظر ، يكررها اليوم ، وهي ان على مجلس الامن ، فيما يتعلق بمسألة قبرص ، ان يبحث موضوع تنفيذ قراراته ، التي أيدته فيها الجمعية العامة ، في اطار زمني معين . وفي هذا السياق لا يمكننا ان نستبعد اتخاذ تدابير عملية ملائمة - اذا ما اقتضت الحاجة ذلك - بمقتضى الميثاق لضمان تنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بقبرص . وكما قلنا آنذاك ، ان هذا لا يقصد به ان يكون طلبا موجها الى مجلس الامن ، بل هو توصية من شأنها ان تساعد على اظهار فعالية المجلس ذاته .

ونحن نرحب بهذه المناقشة أيضا لاننا نستطيع اليوم ان نعرب عن تقديرنا المخلص للجهود الدؤوبة التي يبذلها الامين العام منذ ثارت هذه المشكلة وعلى مدى استمرارها المتطاول . ان الامين العام الموقر لعلى معرفة حميمة بمشكلة قبرص ، ونحن نرحب بحرارة بعزمه على ان يواصل اشتراكه الشخصي المتجدد سعيا وراء حل لمشكلة قبرص . ولعل من الجدير بنا أيضا ان نغتنم فرصة هذا النقاش كي نعرب عن تقديرنا للامين العام ، ولقوة صيانة السلم التابعة للامم المتحدة ، على صبرهما ومثابرتهما في مواجهة الظروف الطويلة والمضنية التي تحيط بنهوضهما بولايتهما . وفي الوقت الذى يشتد فيه الهجوم على جهود قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في امكنة اخرى ، ربما كانت هذه الاشادة وهذا التطمين المتجدد قد جاءا متأخرين .

Digitized by UNOG Library

السيد اوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية يرحب بهذا النقاش في الجلسة العامة للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة لأن مسألة قبرص لاتزال دون تسوية . ومن الضروري القيام بمداولات جديدة في اطار الامم المتحدة لأن المقررات ذات الصلة التي اتخذتها الامم المتحدة قد ظلت حتى الآن محل تجاهل وهذا يزيد من مرورات قلقنا لأن القوى الامبريالية تقوم بمحاولات عديدة لجعل منطقة نفوذها في البحر الابيض المتوسط تمتد ايضا الى الدول الساحلية في هذه المنطقة ، بغية اقحام هذه الدول بشكل مباشر أو غير مباشر في أحلاف سياسية عسكرية ، ولتوسيع نطاق عملها ليشمل هذه الدول . وهذا يزيد من خطر احتمال تطور هذه النزاعات الاقليمية الى صراع مسلح على الصعيد العالمي .

ولا يمكن للمرء ألا يلحظ الجوار المباشر لبؤر النزاع الساخنة للنزاعات ، وحراجة الموقف في الشرق الأوسط ، دون اهتمام . وفي ضوء الموقف السائد هناك فان مسألة قبرص التي لم تحل بعد لا تعرض للخطر فحسب سلم وامن شعوب هذه المنطقة ولكنها ايضا ذات اثر سلبي على السلم والامن في العالم قاطبة .

لقد اعلنت شعوب تلك المنطقة بجلاء عن عزمها على وضع حد لجميع المناورات الامبريالية ، وذلك يتضمن التصميم على ازالة القواعد العسكرية الاجنبية من قبرص ، وسحب السفن التي تحمل اسلحة نووية من البحر المتوسط ، وابقاء جميع الدول الساحلية التي لا تمتلك اسلحة نووية على اراضيها خالية من الاسلحة النووية .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤيد الاقتراح المقدم من سيبروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص ، المتعلق بنزع السلاح التام من قبرص ونزع الطابع العسكري عنها . فمن شأن هذا دون ريب ان يتيح ايجاد حل للمشكلة ، وان يكون ذا أثر ايجابي على الموقف في الجزء الشرقي من البحر المتوسط .

في نهاية المحادثات التي جرت بين الامين العام للجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي لالمانيا ورئيس مجلس الدولة للجمهورية الديمقراطية الالمانية " ايريك هونيكر " وبين الرئيس " سيبروس كبريانو " في تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٨٢ ، اعلن السياسيان المذكوران :

" ان انسحاب جميع القوات الاجنبية المنتشرة على جزء من اراضي جمهورية قبرص أمر لا غنى عنه من اجل الوصول الى حل عادل ودائم لضمان استقلال البلد وسيادته وسلامة اراضيه ووحدته وعدم انحيازه " .

Digitized by UNOG Library

وهذا من شأنه في الوقت ذاته ان يعيد توفر الظروف المعيشية الطبيعية لشعب قبرص ، ويساعد على ايجاد تسوية لنزاع دولي طال امده بالوسائل السلمية . وهكذا فان رئيسي الدولتين يوافقان تماما على المقررات التي اتخذتها بلدان حركة عدم الانحياز بشأن قبرص ، كما تم الاعراب عنها مرة اخرى مؤخرا في الاعلان السياسي في مؤتمر القمة السابع المنعقد في نيودلهي في اذار/مارس من هذا العام .

وقد أكدت حكومة الجمهورية الديمقراطية الالمانية من جديد وجهة نظرها في ان مثل هذا الحل يمكن ان يتحقق على الوجه الافضل عن طريق تنفيذ المقررات ذات الصلة التي اصدرتها الامم المتحدة ولاسيما القرار ٣٤/٣٠ الذى اعتمد في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . ونحن نعتبر ان تنفيذ فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن مسألة قبرص ، الواردة في هذا القرار ، هو أنسب الطرق لايجاد حل للجوانب الدولية لمسألة قبرص . كما ان من شأن هذا المؤتمر ان ييسر ويعزز تسوية بناءة للمشاكل الداخلية الدستورية لمسألة قبرص عن طريق المحادثات بين الطائفتين .

ان حكومة الجمهورية الديمقراطية الالمانية ترحب باستمرار المحادثات بين الطائفتين في قبرص على اساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة واعلانات حركة عدم الانحياز والاتفاقين الرفيعي المستوى المعقودين تحت رعاية الامم المتحدة ومؤازرة المساعي الحميدة المتواصلة التي يقوم بها الامين العام للامم المتحدة . اننا نؤمن بأن هذه المحادثات سوف تكلل بالنجاح اذا ما اتيحت الفرصة لجميع سكان قبرص لكي يسووا شؤونهم الخاصة بعيدا عن اى تدخل خارجي . ونحن نشعر بقلق عميق اذ نرى بعض القوى الخارجية تحاول ان تمد امد هذه المحادثات الى ما لا نهاية من اجل خلق وقائع جديدة تعمق من انقسام هذا البلد . وهذه الاعمال التي تضر باستقلال قبرص ووحدتها وسيادتها لا تخدم مصالح شعب قبرص وانما تزيد من صعوبة ايجاد حل عادل ودائم لمسألة قبرص .

ان السياسة الامبريالية التي تقوم على المواجهة والافراط في التسلح قد جعلت الموقف الدولي اكثر ترديا . منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن الموقف قط بمثل مما هو عليه الآن من خطورة ، ويتضح ذلك ايضا من كون عدد الازمات وبؤر النزاع آخذا في الزيادة في العالم اجمع . واذا لم ننجح في القضاء عليها فسنكون مهددين بمزيد من انتشارها . وفي هذه اللحظة هناك علامات خطيرة على عدوان اسرائيلي جديد في الشرق الاوسط . والجلبة التي تثور حول ابرام صفقة منفصلة جديدة لا يمكن ان تحجب هذا الواقع . ورغم ان الحديث عن السلام كثير فهناك في الحقيقة عدوان جديد يدبر ضد سيادة واستقلال ووحدة اراضي سوريا وبعض الدول العربية الاخرى ، وضد شعب فلسطين العربي .

Digitized by UNOG Library

وتعلن الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، في ضوء الاستفزازات العسكرية المستمرة من جانب اسرائيل ، عن تأييدها الحاسم لسوريا ، وتضامنها المستمر مع نضال الشعب العربي الفلسطيني من اجل حقوقه الوطنية بما في ذلك حق تقرير المصير ، واقامة دولته المستقلة .

وتطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك لبنان . ان الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الشعوب في الشرق الاوسط لا يمكن ان تتحقق الا عن طريق الجهود الجماعية لجميع الاطراف المعنية ، التي تستهدف ايجاد حل عادل وشامل .

وتنادي حكومة الجمهورية الديمقراطية الالمانية بكل قوة بالقضاء على بؤر النزاع ، وتسوية الخلافات عن طريق التفاوض . كما ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، بصفتها عضوا في منظمة حلف وارسو تؤيد تمام التأييد البيان الصادر في اعلان الدول الاعضاء في حلف وارسو في ٥ كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٣ :

" لا توجد أية مشاكل عالمية أو اقليمية لا يمكن حلها بانصاف بالطرق السلمية . ومن الاهمية الفائقة ان يدرك كل شخص ادراكا اكيدا الحق المشروع للشعب في كل بلد في ان يقرر بنفسه شؤونه الداخلية ، دون تدخل خارجي ، وان يشترك على قدم المساواة في الحياة الدولية "

(A/38/675/15556 ، ص ١٢)

ان اقامة منطقة سلام وتعاون في البحر المتوسط ، هذا المشروع الذي تؤيده الدول الاعضاء في حلف وارسو ، ستكون اسهاما هاما في ايجاد حل لمسألة قبرص ، وللصراعات الاخرى في المنطقة .

ولسوف تواصل الجمهورية الديمقراطية الالمانية تأييدها وتضامنها مع شعب قبرص في كفاحه العادل من اجل استقلاله وسيادته وسلامة اراضيه وعدم انحيازه ، ضد أية محاولات امبريالية للابتزاز والتدخل .

Digitized by UNOG Library

السيد بابولياس (اليونان) (تكلم باليونانية والترجمة الشفوية الانكليزية عن نص فرنسي قدمه الوفد) : سيدي الرئيس ، انه ليطيب لي بصفة خاصة ان أتوجه بالخطاب الى الجمعية العامة حيث انها تنعقد برئاستكم ، فمن رأي الجميع انكم أدرتم أعمالها بالمهارة الكبيرة والحيدة التامة . وأود ان أضيف انني مازلت احتفظ بأفضل الذكريات عن اقامتكم في اليونان بصفتكم سفيرا لبنغاريا ، البلد الذي له علاقات ودية مع اليونان .

ومشاعر مختلطة استعد للتوجه الى الجمعية العامة لكي أعرض وجهات نظر حكومتي بشأن مسألة قبرص . وأشعر دون شك بالارتياح العميق لاستطاعتي التوجه الى هذه الجمعية التي تلتقي فيها آمال السلم للعالم بأسره ، والتي لم تتردد اكثر من مرة في اتخاذ قرارات كانت ضرورية لكي توضح للانسانية الدرب الذي يجب اتباعه في الجهود الحثيثة والشاقة من أجل التوصل الى مستقبل أفضل . الا انه يوجه البعض بصورة غير مسؤولة انتقادات عديدة للامم المتحدة . ويوجه اليها اللوم لكونها لم ترتفع الى مستوى المهمة المنوطة بها ، كما لو ان الامم المتحدة كانت مسؤولة عن القيود المفروضة عليها . ويلاحظ البعض بأن قرارات الجمعية العامة لم تطبق كأن الامم المتحدة مسؤولة عن تجاهل بعض الدول للقرارات المتخذة من قبل الاغلبية الساحقة للمجتمع الدولي وعن استخفافها بصورة متعمدة بهذه القرارات . ودون ان نتحدث عن الحجج الاخرى التي تؤيد الامم المتحدة ، يكفي فقط ان نفكر ولو برهة واحدة فيما سيحدث للعالم لو أن هذه المنظمة لم تكن موجودة ، ولو أنه بالتالي أصبحت كل دولة حرة في مواصلة سياستها الخاصة دون أية قيود .

ولقد اعربت بالفعل عن سعادتي بالتوجه الى الجمعية العامة بالخطاب . ولا يمكنني ان أخفي خيبة الامل والاسى اللذين احس بهما ، في نفس الوقت ، لانني أجدني هنا للتكلم عن مسألة قبرص اي عن مشكلة كان ينبغي ان تجد لها حلا منذ زمن طويل لو اننا ، كما هو الحال في مسائل أخرى ، طبقنا المبادئ الاساسية للامم المتحدة .

ومن المؤسف جدا ، ان هذه المنظمة يتعين عليها مرة اخرى ان تتناول مسألة قبرص . من المؤسف ، لان ذلك يعني ان هذه المشكلة التي تسببت في مأساة مئات الآلاف من الناس لم تجد لها حلا بعد ، وبالتالي تطيل أمد العواقب المأساوية والمعاناة لشعب بأسره . ان هذه الملاحظة

Digitized by UNOG Library

مؤسفة جدا لانها تعني ان جميع القرارات المتخذة حتى الان من قبل الامم المتحدة ، سواء في الجمعية العامة او في مجلس الامن ، يتم تجاهلها بصورة وقحة وان جرح قبرص الدامي مايزال يشكل اهانة للاخلاقيات الدولية .

ولست أريد ان اتعبكم بالتفاصيل التاريخية ، حيث ان مشكلة قبرص معروفة جيدا ، للاسف ويكفي ان اذكر ببعض الحقائق التي قد تكون غير معروفة وبالتالي تكون عرضة لتجاهلها أو نسيانها في خضم الازمات العديدة التي يشهدها كوكبنا .

منذ زهاء تسع سنوات نظمت طغمة من الدكتاتوريين المجردين من المبادىء الاخلاقية انقلابا للاطاحة بحكومة قبرص الشرعية . وهذا الانقلاب لم يهدد انه يرجح بشكل ملحوظ ، في ذلك الوقت ، الطائفة التركية القبرصية حيث ان أمنها لم يهدد ولم تكن برهة واحدة موضع هجوم أو تهديدات أيا كانت . الا ان تركيا مع ذلك لم تتردد . وتذرعت بالحقوق المزعومة بوصفها الدولة الضامنة للقيام بغزو الجزيرة . ولقد استفادت من وقف اطلاق النار لتعزيز قوات الغزو وتوسيع رأس الجسر الذى نجحت في اقامته ومنه انطلقت الى غزو ثان منتهكة بذلك اتفاق وقف اطلاق النار . ونحن نعرف الذريعة التي تذرعت بها ألا وهي حماية السكان الاتراك القبارصة من التهديد المزعوم المفروض عليهم . وفي الواقع ان خطة الغزو كانت مدبرة منذ مدة طويلة وتنتظر فقط الاوامر بتنفيذها .

ونتائج هذا الغزو معروفة تماما : حوالي ٢٠٠ ألف من السكان قد اضطروا الى التحول الى لاجئين في بلادهم ، ومعظم الموارد الطبيعية للجزيرة قد تمت مصادرتها وحوالي ٢٠٠٠ من القبارصة اليونانيين واليونانيين قد فقدوا ولا يعرف مصيرهم حتى الان ، و ٤٠ في المائة من التراب القبرصي قد احتله عشرات الالاف من القوات . ومازالت هذه النتائج قائمة حتى الان . واذا كان من الحقيقي ان الحكومة القبرصية بفضل الجهود الفائقة قد نجحت في التخفيف جزئيا من النتائج المادية للغزو ، فمازال يمثل مأساة وانتهاكا صارخا للمبادىء الرئيسية للامم المتحدة .

ان الامم المتحدة قد اهتمت منذ البداية بالمشكلة المترتبة على الغزو وحاولت باتخاذ القرارات المتتالية انشاء الاطار المواتي لايجاد ظروف تسمح بالنهوض بالحل للمشكلة القبرصية في سياق من الحرية مع المطالبة في الوقت نفسه بانسحاب قوات الغزو .

Digitized by UNOG Library

وخلال ست سنوات ، حتى شهر ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، شاهدنا جهودا ذهبت سدى بذلت من أجل القيام بحوار بين الطائفتين في قبرص بهدف ايجاد حل يمكن ان يسمح للقبارصة بالعيش في السلم ويضمن لهم مستقبلا أفضل ، والتخلص من قوات الاحتلال ، واستعادة وحدة الجزيرة حتى تأخذ طريقها كدولة حرة .

وخلال الست سنوات لم يذهب الحوار الى أبعد من عدد محدود من اللقاءات قبل فشله بسبب تعنت الاتراك والاتراك القبارصة — ولو أردنا ان نتوخى الدقة لقلنا الاتراك وحدهم . وبالفعل فان الحوار ولو انه سمي حوارا بين الطائفتين فانه في الواقع حوار بين حكومة قبرص ودولة الاحتلال التي بفضل وجود قواتها ماتزال تمارس السيطرة الكاملة والتامة على جميع الانشطة في الاراضي المحتلة. وخلال تلك الفترة شاهدنا العديد من المبادرات من قبل دولة الاحتلال تستهدف تدعيم نظام الاحتلال بشكل أكبر . ولقد شهدنا انشاء حكومة عميلة تطلق على نفسها اسم "حكومة دولة كيبريس الاتحادية" . وقد شهدنا وصول الآلاف من المستوطنين بغية تغيير البنية الديموغرافية لقبرص . ولقد شهدنا ايضا سلسلة من التدابير التي لا ترمي الا الى تدعيم الوجود التركي في قبرص .

وخلال هذه الفترة فان حكومة قبرص قد برهنت في مناسبات عديدة على حسن نيتها . وفي الجهود من أجل تيسير التوصل الى حل للمشكلة قدمت عدة تنازلات في موضوعات ذات أهمية بالغة . ولسوء الحظ بقيت هذه التنازلات دون استجابة من جانب الطرف الاخر الذي يسعى منذ ذلك الوقت ان يقدمها باعتبارها مكتسبات نهائية رغم انها موقوتة بطبيعتها حيث ان أي تنازل من التنازلات لا يمكن اعتباره نهائيا قبل ابرام اتفاق شامل .

Digitized by UNOG Library

ولم يكن هنالك اى تنازل من قبل الطرف الآخر ، بل بالعكس كانت هناك تصريحات استفزازية تعلن أن الموقف السائد حاليا لا يمكن عمليا ان يتغير . وقد كان الهدف واضحا ،وهو اضفاء الشرعية على الأمر الواقع وذلك بالمصادقة عليها من خلال المحادثات بين الطائفتين .

وكما تعلمون ، فهذه الجمعية قد عالجت مسألة قبرص في عديد من المناسبات ورغم ذلك فمسألة قبرص ولو أنها بند مدرج على جدول الأعمال ، لم تنظر خلال الدورتين السابقتين للجمعية العامة . والسبب في ذلك بسيط ففي آب/اغسطس ١٩٨٠ ، وعلى اثر الجهود المتواصلة التي بذلتها الأمم المتحدة ، استؤنف الحوار بين الطائفتين . والفرق بين هذه المحاولة الجديدة والمحاولات السابقة يكمن في ان المحادثات بدأت هذه المرة بجدول أعمال أعد مسبقا وأمكن أن تستمر حتى هذا اليوم . وكل واحد منا يتذكر التفاؤل الذى اعرب عنه المتحدثون في هذه الدورة للجمعية العامة . فلقد كان الأمل هذه المرة ، ان يتحقق التقدم المنشود وأن تتجه مشكلة قبرص الى حل . وللأسف ، مرة أخرى ذهبت هذه الآمال هباء .

ولربما كانت فترة السنتين ونصف السنة التي انقضت حتى الآن أكثر الفترات غنى بالدلالات ، لأنها اظهرت ان نوايا الطرف الآخر تجعل من المستحيل ، في الظروف الحالية التوصل الى نتيجة مرضية للمحادثات بين الطائفتين .

ان قرارات الأمم المتحدة بشأن مسألة قبرص توصي الطرفين باجراء محادثات تتم بكل حرية واى نوع من المحادثات الحرة يمكن ان يتم وهناك جزء هام من جمهورية قبرص تحتله قوات غزو ما انفكت تفرض ،دون عرقلة ،ارادتها على الاتراك القبارصة وتشكل في الوقت نفسه تهديدا مستمرا للجزء الذى مازال حرا من جمهورية قبرص . وأى نوع من المحادثات الحرة يمكن ان يتم وهناك تهديد متكرر باعلان الجزء المحتل دولة مستقلة ، والدولة المحتلة لا تألو تتخذ تدابير جديدة لتدعيم تحكمها وبسط سلطانها على الاقاليم المحتلة ؟ والأمثلة على ذلك عديدة ، وتكفي الاشارة هنا الى القرار الأخير القاضي بطرح علة دولة الاحتلال للتداول في الأراضي المحتلة .ان هذا برهان ملموس على الجهود المبذولة حاليا بقصد الضم النهائي للأراضي المحتلة . فلا ينبغي لنا أن نستسلم لأى وهم حول نوع

Digitized by UNOG Library

الحرية التي يمكن ان تدور في ظلها المفاوضات وهناك جيش مستعد لفرض ارادة قادته بالقوة . ولكن هذه الامثلة ، مع الاسف ، ليست مقصورة على قبرص . وهذا ما جعل رئيس حكومة اليونان ، السيد باباندريو ، يقترح انسحاب قوات الاحتلال التركية من قبرص لكي تتم المحادثات في ظروف حرة فعلا .

ولما كان يزعم ان الاتراك القبارصة يحتاجون الى حماية لحقوقهم المفترض من اليونانيين القبارصة ، فقد اقترح رئيس وزراء اليونان تمديد ولاية قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام لكي يحظى الاتراك القبارصة بالأمن الذى يعلنون انهم في حاجة اليه . وكان الرد على ذلك للأسف ان قوات الأمم المتحدة لم تتمكن في الماضي من توفير حماية فعالة لاولئك الذين كان من المفروض ان تحميهم.

واسمحوا لي أن انبه الى ان من اليسير ايجاد علاج لهذه الصعوبة بادخال التعديلات الضرورية على ولاية قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم .

وأود بهذه المناسبة أن اعرب عن شكرنا للبلدان التي تساهم في قوات الأمم المتحدة المكلفة بالمحافظة على السلم في قبرص وكذلك لأعضاء الأمانة في الأمم المتحدة ، وضباط ورجال قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم ، الذين مازالوا منذ مدة طويلة يبذلون الجهود من أجل ايجاد حل لمشكلة قبرص .

الى اليوم ، فان المحادثات بين الطائفتين تستمر منذ سنتين ونصف السنة ، كرست الجهود خلالها لايجاد حل يضمن السلم الدائم في المنطقة . ومع الأسف فان جميع هذه الجهود قد ذهبت هباء . واذا كنا تعلمنا شيئا من فترة السنتين ونصف السنة هذه فهو ان موقف تركيا يلغي أى امكانية للتقدم نحو الحل . فطوال تلك الفترة ما انفك الطرف اليوناني القبرصي يواجه الخيبة تلو الخيبة ، وكانت ذروتها المقترحات الاقليمية التركية القبرصية لسنة ١٩٨١ . ويذكر الجميع كيف تم تقديم هذه الاقتراحات على انها ايجابية وسخية وبناءة وقابلة للتفاوض . ولكن حين طرحت هذه المقترحات اتضح ان كل ما فعله الطرف التركي هو انه صاغ خطيا مقترحات سبق ان قدمها في الماضي . وهي مقترحات لم يكن يمكن ان تؤدى الى النتيجة العادلة المنشودة ، لأنها تعني ان تركيا والقبارصة الاتراك لم يريدوا منها الا ادخال تعديلات طفيفة على الخط الذى توقفت عنده قوات الغزو وذلك بارجاع نسبة مئوية طفيفة من الأراضي المحتلة الى ملاكها الشرعيين . وأية

Digitized by UNOG Library

مشاكل خلقتها قوات الغزو لم يتحقق حلها بالمقترحات المطروحة في هذه القضية . فلا توفر الشعور بالانصاف ، والاقتراح التركي يجعل أقلية قدرها ١٨ في المائة تملك من الأراضي ضعف ما يحق لها امتلاكه على اساس الكثافة السكانية ، ولا حلت مشكلة اللاجئين ما دام الاقتراح المذكور لا يسمح بأن يعود منهم الى بيوتهم الا فئة بالغة الضآلة ، ولا مشكلة استرجاع اليونانيين القبارصة الموارد التي تم الاستيلاء عليها عقب الغزو .

وعلى الرغم من خيبة الأمل القاسية التي خلقتها هذه الاقتراحات ، والتي شعرت بها الحكومة القبرصية طبعا ، امتنعت هذه الحكومة مرة أخرى عن نبذ فكرة الحوار . هذا مع أن هذا الحوار كان قد اثبت عقمه لأنه بعد سنوات عديدة لم يكتف واحد من الطرفين بالمحافظة على مواقفه الاصلية دون ادنى تنازلات ، بل تفادى أيضا بصورة عامدة توضيح نواياه بشأن عدد كبير من المسائل الهامة . وربما يكون مشروعا ان يسأل ما الذى نتوقعه من مثل هذه المحادثات .

ان سنة ونصف سنة أخرى قد مرت منذ قدّم الاتراك القبارصة مقترحاتهم الاقليمية ، سنة ونصف سنة أخرى من الجهود التي لم تؤد الى اية نتيجة برغم كون الأمين العام السابق قد قام بمبادرة جديدة من أجل تجديد هذه المحادثات . وفي مثل هذه الظروف كان امرا ضروريا لا سبيل الى اجتنابه ان تلجأ الحكومة القبرصية مرة اخرى الى الجمعية العامة لكي تطالب بتأييد المجتمع الدولي . ان قرار حكومة قبرص هذا يحظى بكامل تأييد الحكومة اليونانية التي ، بوصفها الممثلة لشعب وثيق صلات القرابة بأكثرية اهالي قبرص ، تشعر أن عليها مسؤولية خاصة والتزاما حتميا تجاه مشكلة قبرص .

ولقد اعرب البعض عن شكوكه في ملاءمة التجاء الحكومة القبرصية الى الأمم المتحدة ، فقيل ان ذلك لن يسفر الا عن الاضرار بجو المحادثات بين الطائفتين . كما زعم انه ربما صرف الاهتمام الدولي عن محاولة ايجاد حل بطريقة الحوار .

Digitized by UNOG Library

وقد تكون بعض هذه الملاحظات صادرة عن نية حسنة . ولكنني اتساءل عما اذا كان جميع اولئك الذين أتوا بهذه الحجج يؤمنون بها حقا . ذلك ان الحوار لم يسجل اى تقدم . ولن يكون احد اكثر سعادة منا لو ان العكس كان صحيحا ولو استطعنا ان نرى في الافق احتمالا لحل مقبول . انني اخشى كل الخشية ان يكون كل ما يقصده عدد كبير من اولئك الذين يعربون عن شكوك حول مناسبة مناقشة هذه المسألة على مستوى الجمعية العامة . هو ان يستطيعوا تحت ستار هذا المنطق ، جعل منظمتنا تطمس الحقيقة بغية خلق الانطباع الكاذب بان كل شيء يسير على احسن ما يرام من قبرص ، مما يساهم في تدعيم الموقف السائد في قبرص اليوم .

ولنتكلم بصراحة . ان مسألة قبرص لا تزال مشكلة قائمة . صحيح ان هذه المشكلة لا تمر حاليا بمرحلة حادة ، ولكن ذلك لا يخفف من كونها تهديدا للسلم في المنطقة كلها . ومن الضرورى والملّح ان نجد حلا لها ، ولكن ليس اى حل ، لان الحل السيء لا يحل هذه المشكلة الا ظاهريا ، وسيحمل بالضرورة في داخله بذور ازمات اخرى مقبلة قد تكون اخطر حتى من الأزمة الحالية . ثم ان ضرورة ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة قبرص تصبح امرا اكثر حتمية لو فكرنا في وضع قبرص الجغرافي ، هذا الوضع البالغ الهشاشة ، اذ انها تقع في منطقة ممزقة بمشاكل اخرى .

لقد شرح زميلي السيد رولاندیس وزير خارجية جمهورية قبرص هدف حكومة قبرص من اللجوء الى الجمعية العامة . اما الحكومة اليونانية فهدفها هو ان يمنح المجتمع الدولي للحكومة القبرصية التضامن الذى لا غنى لها عنه لكي تضمن ان يبدى الطرف الآخر الموقف البنّاء اللازم في المحادثات بين الطائفتين حتى تنجح هذه المحادثات ويتم التوصل الى حل لمشكلة قبرص .

وما تريده الحكومة القبرصية بسيط حقا . فهي لا تبغي حلولا مصطنعة غير معروفة من قبل في الحياة الدولية . ولا تطالب الا بما سبق تطبيقه بنجاح في جميع دول العالم . تطالب بما تم الاعتراف بانه حق لجميع بلدان العالم ، اى بحل يضمن سيادة واستقلال جمهورية قبرص وسلامتها الاقليمية ووحدتها ويتوخى تطبيق المبادىء الديمقراطية التي يعترف بها المجتمع الدولي كله في جميع مجالات بنية الدولة في جمهورية قبرص ، افقيا ورأسيا على السواء .

Digitized by UNOG Library

ان حكومة اليونان تتبنى وتؤيد دون اية تحفظات اهداف حكومة قبرص . وحيث ان قبرص دولة صغيرة فهي بحاجة الى تضامن الامم المتحدة معها اكثر من الدول الاخرى القادرة على ان تواجه بمفردها الصعوبات التي قد تسببها لها بلدان اخرى . وسيكون محزنا ان نترك قبرص دون اية مساعدة . ستكون مأساة ان لم نوفر لها الدعم المعنوى الذى لا غنى لها عنه في الظروف الصعبة التي تواجهها .

ان الهدف من اشتراكي في هذه المناقشة هو ان اعرب عن كامل تاييد حكومتي لمشروع القرار المقدم من قبل فريق الاتصال التابع لحركة عدم الانحياز وانني مقتنع بانه مشروع تستطيع اية دولة ممثلة هنا ان تؤيده دون تردد . فهو لا يطالب الا باشياء مسلم بها لدى اى بلد في العالم ، بما في ذلك قبرص دون ريب .

ومشروع القرار ليس عدائيا ولا ثأريا . وكل ما يفعله هو انه يكرر مبادىء اساسية تم تطبيقها في كل مكان وسبق ان تم التأكيد على انه لا غنى عن تطبيقها في حالة قبرص . وهو ، بعد ، يقرر حالة واقعة لا يمكن ان ينكرها اى مراقب ذو نية حسنة . وهو اخيرا يوحي ببعض الافكار التي نؤمن بانها بنّاءة وان من شأنها ان تساعد على انجاز الهدف المشترك ، هدف ايجاد حل لمسألة قبرص .

وأود ان اؤكد على نقطة بالذات في مشروع القرار ، وهي تلك التي تتعلق بمبادرة الأمين العام . واظن اننا نشعر جميعا بالاغتباط لكون الامين العام مستعدا للقيام بمبادرة شخصية بشأن قبرص . ان اهتمامه المعروف بمسألة قبرص وخبرته العميقة بالمشكلة يمثلان دون شك عاملين مشجعين . واننا نقدر بصفة خاصة اعتزامه القيام بمبادرة وتؤيد جهوده . ونأمل ان تكلل جهوده بالنجاح . ولا يسعنا الا ان نأمل ان يتخلى الطرف التركي هذه المرة عن موقفه المتعنت في سلبيته وان يقدم مساهمته لهذه المبادرة الجديدة لكي نتمكن من الوصول الى الحل الذى نتوخاه جميعا . وكنت أتمنى ان اكون اكثر تفاؤلا الا انه لا يمكنني ان اكتم شكا ، مصدره الوحيد خيبات الامل في الماضي . ومهما يكن من أمر فان حكومة اليونان سوف تدعم بكل اخلاص هذه المبادرة التي قال الأمين العام انه على استعداد للاضطلاع بها .

Digitized by UNOG Library

ولا أريد ان أطيل على هذا المحفل . ان الوقائع معروفة تماما ،والقرار الذى يراد اتخاذه بسيط.ولكني اود ان اؤكد ما يلي : قد تكون الفرصة التي تعرض لنا اليوم آخر فرصة لايجاد حل او لتيسير الطريق الى حل لمسألة قبرص . ولا يمكننا ان نعتقد ولا يمكننا ان نتوهم ان الموقف الحالي يمكن ان يبقى هكذا الى الأبد . ولا يمكن لاحد ان يطالب حكومة قبرص بأن تعتبر نفسها مرهونة باجراء ليس عقيما وفارغا من المحتوى فحسب ، بل يحمل ايضا اخطارا جسيمة على المدى الطويل بالنسبة لمصالح جمهورية قبرص . ومشروع القرار يشتمل على رفض حالات الأمر الواقع . فالوقت يمر وحالات الأمر الواقع تتمكن من ارضيتها يوما بعد يوم . وسيكون مثل هذا التطور مؤسفا وبالنسبة لقبرص وبالنسبة للسلم العالمي وبالنسبة للمنطقة التي تنتمي اليها قبرص ومؤسفا ايضا بالنسبة للسلم العالمي . والفرصة متاحة لنا اليوم لالتماس حل عادل ودائم لمشكلة قبرص . فلا يجوز ان نضيع هذه الفرصة .

السيد دى لابار (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ الاحداث المأساوية التي وقعت عام ١٩٧٤ ،لم تتوقف فرنسا عن الدفاع عن قضية الحق والعدالة وعن تأييد روح الحوار والتسامح .

ولقد تابعت عن كثب وساهمت ولا تزال في جميع الجهود التي ترمي الى جعلنا اقرب الى بلوغ تسوية .

ومن المحتم ان تقوم هذه التسوية على احترام سيادة جمهورية قبرص ووحدتها . كما تتضمن بالضرورة انسحاب قوات الاحتلال الاجنبية التي نددت فرنسا بتدخلها في حينه . وفي شروطها ايضا استعادة جو الثقة الذى يسمح لكلا الطائفتين في الجزيرة ،اللتين تتعاطف فرنسا معهما - بأن تستعدا لمفاوضات تتضمن تنازلات من الجانبين .

وهناك اطار للمفاوضات ، هو المحادثات بين الطائفتين التي تتم باشراف الامين العام وفرنسا ،اذ تحيط علما بالتقدم الذى تم في هذه المحادثات ، على افراط بطئه وضيق حدوده تأمل ان تتنامى هذه المحادثات وان تتوصل الى تسوية متوازنة ، تحترم احتياجات الطائفتين وتطلعاتهما المشروعة .

Digitized by UNOG Library

ولا بد هنا أن نشكر الأمين العام على العمل الذى يقوم به شخصيا ومن خلال ممثله الشخصي السيد جوبي . وسوف تدرس فرنسا بروح التعاطف المبادرات التي يراها الأمين العام ملائمة في نطاق التكليف المناط به من مجلس الأمن . كما أننا نحيي عمل ضباط ورجال قوة الأمم المتحدة في قبرص .

وهناك جانب خاص من المسألة القبرصية يثير قلق السلطات الفرنسية ، وهو مشكلة الأشخاص المفقودين . ومن الواجب عدم التقاعس عن أى جهد للمساعدة على نجاح عمل اللجنة الثلاثية الأطراف المكلّفة بهذه المشكلة الأليمة . ويؤسف فرنسا أن تتخذ أية تدابير قد يكون من شأنها زيادة الوهدة التي تفصل بين الطائفتين .

ان الوقت يمر ، ومن مصلحة الطائفتين في قبرص الاتفاق سريعا على الخطوط الرئيسية لتسوية من شأنها تحقيق التصالح الضرورى بين القبارصة يونانيين وأتراكا ، اذ أن عدم تحقيق مثل هذه التسوية ــ التي يتطلّع اليها الطرفان المعنيان والمجتمع الدولي ــ قد يؤدى الى تجميد طويل لهذه المشكلة من شأنه أن يحدّ من امكانيات المصالحة ، وأن يقيم الغربة بين هاتين الطائفتين اللتين يفرض قدرهما التاريخي أن تعيشا معا .

ان السنوات التسع التي انقضت منذ عام ١٩٧٤ قد وسّعت ، مع الأسف ، الفجوة بين الطرفين ، فلا يجوز أن يضاف اليها أى تأخير جديد لا طائل وراءه . وفرنسا تحث كافة الأطراف المعنية على العمل بتصميم وحسن نية للعثور على حل للمسألة .

السيد فريرج (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ عام ١٩٥٤ عندما طرحت مسألة قبرص لأول مرة على الأمم المتحدة ، تضخّم ملف قبرص في منظمتنا تضخّما بالغا جدا . فقد أضيفت اليه صفحات جديدة كل عام تقريبا ، حتى بعد أن حققت الجزيرة استقلالها بكثير من الجهد في عام ١٩٦٠ ، فقد تزايدت الصفحات بصورة أكبر في أعقاب الأحداث المحزنة التي وقعت في صيف عام ١٩٧٤ .

واني على ثقة بأن كل شخص حاضر في هذه القاعة يقرّ بأنه قد آن الأوان منذ أمد بعيد لا يجاد حل يحقق أخيرا السلام الدائم والاستقرار والعدالة لشعب قبرص الذى طالت معاناته .

Digitized by UNOG Library

ولكن قلقنا ازاء الموقف الراهن لا ينبعث من هذا الاعتبار فحسب ، رغم كونه يكفي لتبريـــر موقفنا لو كان وحده . فنحن نشعر بقلق مماثل لأن هذه المسألة الدولية الخطيرة ، وهـي مصـدر خطير للتوتّر في عالمنا الذى يعاني بالفعل من حدة التوتّرات القائمة ، وتشكّل تهديدا للســلام العالمي ، قد تركت على غاربها متواصلة الوجود رغم وجود القرارات العديدة التي اعتمدتها الأمـم المتحدة ــ وبعضها تم بالاجماع ــ والتي تدعو الى حل سريع لها .

ونحن ، كما ذكرنا في مناسبات عديدة في الماضي ولا سيما عندما كان وفد بولندا يتناول الكلمة بشأن هذا البند خلال الدورات السابقة للجمعية العامة ، على قناعة عميقة بأن الاجراء ذا الأهميـة البالغة لتحقيق حل عاجل بمسألة قبرص هو التنفيذ العاجل والشامل والفعّال للقرارات ذات الصلـة التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة والتي تتضمّن ، في رأينا ، جميع العناصر اللازمة لمثـل هذا الحل .

وتنفيذ هذه القرارات أمر ضرورى أيضا حتى لا نسمح بمزيد من التلاشي لسلطة الأمم المتحـدة وفعاليتهـا .

اننا نشارك في الرأى أولئك الذين يعتقدون ، كما يعتقد أميننا العام الموقر ــ أن أقتبـس هنا من تقريره الى مجلس الأمن بشأن عمليات الأمم المتحدة في قبرص بتاريخ أول كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ (S/15502) ، " ان المحادثات بين الطائفتين ... لا تزال تمثّل أفضل وسيلة متاحة للقيـام بعملية تفاوض محدّدة وفعّالة ، بهدف تحقيق تسوية متفق عليها وعادلة ودائمة لمسألة قبرص " . وعلـى ضوء آخر تقارير الأمين العام حول هذا الموضوع ، المؤرخ في السادس من أيار/مايو ١٩٨٣ (A/37/805) ، نأمل أن يكون في جهود الأمين العام ما يعطي زخما جديدا لهذه العملية التفاوضية .

وبهذه الروح ذاتها أيّدنا الجمعية العامة ، في آخر قرار اعتمدته الجمعية العامة حـــول الموضوع ، وهو القرار ٣٤/٣٠ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، في دعوتها ، فـــي الفقرة ٨ من منطوقه ، الى " القيام سريعا ، بطريقة فعّالة وهادفة وبنّاءة ، باستئناف المفاوضات تحـت رعاية الأمين العام بين ممثلي الطائفتين ، على أن تتم هذه المفاوضات في حرية وعلى قدم المســاواة ، على أساس اتفاق التاسع عشر من أيار/مايو ١٩٧٩ ، بهدف التوصّل في أقرب وقت ممكن الى اتفـــاق مقبول لدى الطرفين يقوم على أساس حقوقهما المشروعة والأساسية " .

Digitized by UNOG Library

كما أن المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات عدم الانحياز الذى انعقد في نيودلهي من السابع حتى الحادى عشر من آذار/مارس ١٩٨٣ ، قد قام ، وهو يلاحظ بقلق عدم احراز تقدّم في المحادثات بين الطائفتين ، بالاعراب في الوقت ذاته " عن أمله في أن تدار هذه المفاوضات بشكل بنّاء وفعّال حتى تفضي الى حل للمشكلة ، سريع ومقبول للجانبين ، وفقا للقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة ، بدءا بقرار الجمعية العامة رقم ٣٢١٢ (الذى تبنّاه مجلس الأمن بقراره رقم ٣٦٥/١٩٧٤) ولمقررات وبيانات حركة عدم الانحياز التي تؤكّد من جديد ، وكذلك للاتفاقيين الرفيعي المستوى اللذين عقدا في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ و ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ " .

ونحن على قناعة بأنه ، اذا ما توفّرت الارادة السياسية اللازمة ، سوف يكون من الممكن دون ابطاء ، أن يوضع في هذا الاطار النظام الدستورى الداخلي لجمهورية قبرص ، المقبول من كافة الأطراف المعنية . ويدعم هذه القناعة لدينا الاعتقاد الراسخ بأن السبب الجذرى الفعلي لمشكلة قبرص ليس ، كما يريدنا البعض أن نعتقد ، الاختلاف في اللغة أو الثقافة أو الديانة بين الطائفتين القبرصيتين .

ذلك أن مسألة قبرص ، بالاضافة الى مشاكلها الداخلية البالغة التعقيد ، لها أيضا كما هو معروف جوانب خارجية أكثر تعقيدا بل أكثر اثارة للفزع ، اذ أنها تثير أيضا مشكلة احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وهذه الجوانب بالذات هي التي جعلت الجمعية العامة تدعو بجميع الدول الى " احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي وعدم انحياز جمهورية قبرص" (الفقرة ١ من القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، الذى اعتمدته الجمعية العامة بالاجماع يوم أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩) . ولنفس السبب أيضا ، طالبت الجمعية بالانسحاب الفورى لجميع القوات المسلحة الأجنبية وللوجود العسكرى الأجنبي من قبرص ، ورحّبت باقتراح الرئيس كبريانو الذى يدعو الى جعلها مجرّدة كليا من السلاح .

Digitized by UNOG Library

واستنادا الى المبادئ والتدابير العملية التي ذكرتها آنفا في بياني ، نودّ أن نعرب عن تأييدنا لمشروع القرار الذى وضعته مجموعة الاتصال لبلدان عدم الانحياز . ونحن نفعل ذلك لأن مشروع القرار يأخذ في الحسبان كل ما يتصل بالموضوع من قرارات الأمم المتحدة وبيانات حركة عدم الانحياز ، كما يدعو بصورة خاصة الى اجراء محادثات بين الطائفتين تحت رعاية الأمم المتحدة ، بل انه يؤكد — علاوة على ذلك — حق الجمهورية وشعبها في السيطرة الفعّالة والتامة على أراضي الجزيرة بأكملها ، وعلى مواردها من طبيعية وغير طبيعية .

وأخيرا ، نود أن نؤكد أن مواقف الأمر الواقع الناشئة عن طريق القوة ، غير مسموح بها ، ولا يجب بأى حال من الأحوال أن تؤثر على حل مشكلة قبرص .

وفي رأينا أن من شأن اعتماد مشروع القرار أن يرسي الأساس لمفاوضات بين ممثلي الطائفتين تستهدف الوصول الى نتائج ، وأن يسهم بذلك في ايجاد حل عادل ودائم للمشكلة بأكملها .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انقضت حتى الآن أكثر من ثلاث سنوات منذ المرة الأخيرة التي كرّست فيها الجمعية العامة مناقشة مستفيضة لمسألة قبرص . وخلال هذه الفترة بذل الأمين العام وممثله الخاص السيد هوجو غوبي جهودا مكثّفة للتقريب بين مواقف طائفتي القبارصة اليونانيين والأتراك . وقد أسفرت المحادثات بين الطائفتين أيضا عن نتائج في بعض المجالات المحدودة . الاّ أن التوصّل الى حل نهائي شامل للمشكلة لا يزال بعيد المنال ، اذ لا نزال نواجه وضعا لا يؤثر على سلم قبرص واستقرارها فحسب ، بل يحمل معه أيضا نتائج بعيدة الأثر على أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط الحسّاسة بأكملها .

ولقد حدّد قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د — ٢٩) العناصر الضرورية التي يمكن أن يقوم عليها أى حل شامل وعادل لمسألة قبرص ، كما أعيد تكرار هذه العناصر مؤخرا في الاعلان الختامي لمؤتمر القمة السابع لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة . وتشمل هذه العناصر احترام سيادة قبرص واستقلالها وسلامة أراضيها ، واحترام سياسة قبرص غير المنحازة ، والمطالبة بانسحاب جميع قوات الاحتلال منها فورا باعتبار ذلك أساسا لا بد منه لحل المشكلة القبرصية . وقد حظيت هذه المبادئ بتوافق آراء دولي واسع النطاق ، وهو ما تشارك النمسا فيه .

Digitized by UNOG Library

ففي رأى النمسا أن المحادثات بين الطائفتين لا تزال تمثّل أفضل وسيلة متاحة للتوصّل الى تسوية عادلة ودائمة متفق عليها لمسألة قبرص، ونحن نؤيّد تمام التأييد الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الشخصي. وتقرير الأمين العام الأخير المقدّم الى مجلس الأمن ينقل الى علمنا أن طرفي المحادثات قد استكملا الآن مناقشة معظم الجوانب الدستورية، وانهما بصدد البدء في نظر الجوانب المتعلّقة بالأراضي على أساس "ورقة التقييم" التي أعدّها السيد غوبي. والنمسا لمقتنعة اقتناعا راسخا بأن سيكون من الواجب أن تتواصل هذه الجهود بخطى أسرع وبمزيد من التصميم وبارادة سياسية أقوى من جانب جميع الأطراف.

اننا نرحّب بما أعلنه الأمين العام من أنه يعتزم أن يسعى في المستقبل للقيام بدور شخصي أقوى في عملية التفاوض القبرصية، واننا على ثقة من أن خبرته الشخصية الطويلة بهذه المشكلة ستساعد على معالجة القضايا التي لم تحسم بعد. ولكن اعتماد قرار وقيام الأمين العام بمساعيه الحميدة — كما أعلن الأمين العام نفسه في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة — لا يمكن أن يكونا أكثر من نقطة انطلاق للعمل الحكومي. فبذل الجهود الدبلوماسية المركّزة وتوفّر الارادة السياسية لدى الحكومات المعنية تكملة لا بد منها للخروج للتوصّل من جهود الوساطة بثمرات حقيقية.

والنمسا، بوصفها أحد البلدان التي تسهم اسهاما هاما في قوة صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة في قبرص، بوضعها قوات عسكرية وقوة شرطة وعدد من العاملين بالمستشفيات تحت تصرّف الأمم المتحدة، قد ترجمت قلقها ازاء الوضع السائد في قبرص الى اجراء محسوس، وجاد عدد من جنود النمسا بأرواحهم انجازا لدور الأمم المتحدة في صيانة السلم في الجزيرة. ومشاركتنا في قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص هي التزام نحن على استعداد لمواصلته من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. الاّ أنه لا يسعنا أن نخفي استياءنا العميق ازاء أساليب التمويل الحالية لقوة صيانة السلم، كما أننا لا نستطيع أن نتجاهل العجز الضخم في الميزانية، الذي تراكم على مر السنين. ولذلك نكرر بقوة ما أعلناه في مناسبات أخرى شتى، وهو أن عمليات صيانة السلم هي مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي، ولا بد من ايجاد أساليب ووسائل جديدة للمشاركة بمزيد من المساواة في تحمّل الأعباء المالية التي تنجم عن عملية حفظ السلام.

Digitized by UNOG Library

وعلاوة على ذلك ، فان وجود قوة لصيانة السلم يلزم أطراف النزاع بأن تستفيد من آثار وجود تلك القوة في مجال تحقيق الاستقرار والهدوء ، في التماس دائب لتسوية سلمية ، اذ أن وجود عملية لصيانة السلم لا يخلق أمرا واقعا يمكن أن يستمر الى ما لا نهاية .

وفي الختام ، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن النمسا ترى أن أفضل طريقة لاعادة اقرار وحدة أراضي جمهورية قبرص هي طريقة مواصلة الجهود الدبلوماسية التي يبذلها الأمين العام ومعاونوه الأكفاء للتقريب بين الطائفتين . والوقت عامل في غاية الأهمية ، لأن الانقسام بين الطائفتين سيزداد رسوخا وعلاقاتهما ستزداد مرارة بقدر ما يستطيل أمد بقاء المشكلة دون حل . وأملنا أن يضع طرفا النزاع ذلك في اعتبارهما عند ما تستأنف المفاوضات .

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٢٠

Digitized by UNOG Library